جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحــولات السيــاسة الفرنسيــة تجــاه الجــزائــر
"المقاربة الأمنية و الإقتصادية" (1999-2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم سياسية

تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

من إعداد الطالب:

لطفي باجوية

تحت إشراف الدكتور:

عبد المؤمن مجدوب

نوقشت بتاريخ : 2015/06/08

أعضاء لجنة المناقشة

د.شمسة بوشنافة	رئيسا
أ.نور الدين حشود	مناقشا
د.عبد المؤمن مجدوب	مشرفا

الموسم الجامعي:2014 / 2015

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما ، إلى من حلما أن يرياني أخطوا خطوات النجاح إلى الذين لن أوفيهما حقوقهما مهما قلت فيها "أمي وأبي رحمه الله"".إلى كل أفراد عائلتي الصغار والكبار الذين حملوا معي عناء إكمال مشواري الدراسي ، وأخص بالذكر زوجتي" زهرة" التي ساندتني طوال أعوام دراستي الجامعية وكانت لي نعم الرفيق .وإلى جميع أسرتي "خديجة ، شذى ، مريم ، و الحبوب بني محمد نزار " و إلى كل إخوتي و أخص بالذكر أختي العزيزة و صاحبت الفضل عليا " عبيدة " و إلى صديقي و أخي " مداح محمد الصحراوي " و كل أصدقائي وزملائي الذين تركوا بصماتهم في حياتي ، إلى جميع من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، إلى جميع من أحبني بصدق.

لطفــي باجــويــة

شكـــــر

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي و مؤطري الدكتور عبد المؤمن مجدوب الذي لم يدخر جهدا لتوجيهنا أثناء القيام بهذا العمل وإلى كافة الأساتذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة كما نخص بالذكر الأستاد عصام بن الشيخ وإلى كل الزملاء في الدراسة .

علوم سياسية دفعة 2014 - 2015

مقدمـــة

تمهيد:

إن عملية صياغة السياسة الخارجية للدولة تعد من احد الأدوار الهامة في صناعة العلاقات بين الدول. وعليه فقد شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، موضوعا هاما من مواضيع السياسة الإقليمية، وحلقة مهمة في العلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي. والتي بدورها تشكل جزءا أساسيا من العلاقات الأورومتوسطية. تميزت العلاقات بين الجزائر وباريس بفترات من التوتر و التأزم وأخرى من السلم والتعاون على مدار العقود التاريخية السابقة.

لكن علاقات التعاون والتبادل، ظلت دائما محل شد وجذب بين البلدين، وبالرغم من استمرار هذه العلاقات، فإنها تظل محكومة بمتغيرات دولية و إقليمية من جهة، و بمتغيرات سياسية داخلية و خارجية من جهة أخرى . فكلما لاحت في الأفق بوادر إيجابية لإرساء علاقات استراتيجية ملؤها الصداقة والاحترام وحسن الجوار، برزت في الساحة الإقليمية متغيرات وعوامل جديدة تعرقلة في هذا المسار.

منذ وصول الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى الحكم في أبريل 1999م حرص على تعزيز علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي، الجهوي و الدولي، لا سيما مع فرنسا التي تربطها بالجزائر علاقات خاصة. حيث قام "بوتفليقة" بزيارة إلى باريس في سنة 2000م، كللت بالتوقيع على عدة اتفاقيات إقتصادية، سياسية، وثقافية. ومع ذلك فقد برزت فواعل جديدة في السياسة الفرنسية، و متغيرات أخرى على الساحة الإقليمية أثرت بشكل واضح على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية.

و لقد أثر الموقع الجيوسياسي للجزائر على التحولات و التوجهات السياسة الفرنسية تجاه المنطقة، إذ تعتبر بوابة إفريقيا و هي الدولة الوحيدة التي لها حدود مع جميع دول منطقة الساحل الإفريقي هذا ما جعل من الجزائر أن يكون لها دورا فعالا ومحوريا و إستراتيجيا على الصعيد الإقليمي و القاري، مما يؤثر لمحال هذا الدور على الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة و على الملفات الإقتصادية و الأمنية بين البلدين.

1- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني للبحث في موضوع العلاقات الجزائرية القرنسية، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

أ - الأسباب الذاتية:

لقد دفع ميول الطالب و رغبته في تحليل و تفسير خبايا العلاقات الجزائرية الفرنسية و التي ظلت جزئياتها خفية عن معارفه إلى حين الشروع في هذه الدراسة. ولعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء دراسة هذا الموضوع هي باعتباره يتمحور حول منطقة ينتمي إليها الطالب، بالإضافة إلى تخصصه في مجال بالدراسات الأمنية و الإستراتيجية، وكذلك نظرا للضجة الإعلامية حول التحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر خلال عهد الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**"، و هو ما يسمح لي بالإلمام بالكثير من العناصر و المعارف و التي هي بالنسبة لي غامضة.

ب- الأسباب الموضوعية:

تعتبر الجزائر وفرنسا قطبان فاعلان في التجمعات الجهوية والإقليمية المحيطة بحوض البحر المتوسط، على غرار الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، مجموعة دول غرب المتوسط مجموعة5+5، اتحاد المغرب العربي، إن مسألة التحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر تثير عدة قضايا و مواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، والتي تتعلق بشأن تكيف مع الفواعل و المتغيرات الإقليمية و مع الأوضاع الإقتصادية و الأمنية الجديدة، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية، و القارة الإفريقية بالإضافة إلى اعتبار هذه القضايا من بين أهم القضايا المشتركة بين الجزائر و فرنسا، مما يجعل هذا المواضيع لها أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول؛ ومن هذه النقطة يظهر مبرر آخر وهو المرتبط بمحاولة معرفة العلاقة الترابط بين القضايا الأمنية، الإقتصادية وبين السياسة الخارجية لهذه الدول.

2- أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف دراسة هذا الموضوع في جملة من العناصر محاولة اعتماد مقاربة علمية في دراسة السياسة الفرنسية في المنطقة و كذالك إلى تحديد الأساليب و الاستراتيجيات التي تعتمد عليها فرنسا في تحقيق مصالحها بالمنطقة. و تهدف هذه الدراسة في أنها تحاول الكشف عن طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية و كذالك محاولة ربط هذه العلاقة بأزمة الليبية و المالية بالإضافة إلى تأثير استقرار الأوضاع الجزائرية في جميع المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، على عودة الاهتمام الفرنسي تجاه الجزائر، كما تسعى هذه الدراسة لمعرفة حصيلة تفاعل العلاقات بين البلدين.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة **عمليا**، فيمايلي:

- تمتاز العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالتعقيد و الخصوصية، حيث تناول البحث زاوية مختلفة للدراسة عن الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين سياسة البلدين و تأثير ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة العهدات التي تم فيها إنتخاب الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**".

- كما تسمح الدراسة تحليل كيفية تعامل البلدين للقضايا الإقتصادية و الأمنية على الساحة الإقليمية و القارية.

أما **عمليا:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات و الإشكالات المطروحة أمام المتابعين والباحثين في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، و محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل الحقيقية التي أضحت تشكل عائقا أمام تطور هذه العلاقات إيجابيا بما يخدم مصالح البلدين بصفة خاصة، وبما يعود من منافع على شعوب المنطقة الأورومغاربية والمتوسطية بصفة عامة.

ومن هنا تتضح أهمية تناول الموضوع، السعي في تحليل جوهر العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، من خلال التطرق إلى البعد التاريخي و السياسي و الأمني و الإقتصادي لهذه العلاقات.

4- إشكاليـة الدراسـة :

رغم الخلفية التاريخية والسياسية بإعتبار فرنسا الدولة المستعمرة بالأمس، غير أنه في بداية القرن الواحد و عشرين مثلت العلاقات بين الجزائرية الفرنسية نقطة انعطاف في مسار العلاقات بين الدولتين. وبحثنا يركز فقط على الفترة الحديثة لهذه العلاقات التي تمتد من عام 1999 إلى عام 2014، وترجع أهمية اختيارنا لهذه الفترة إلى إعتبارات عدة أهمها : التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في جميع المجالات و بإعتبار أن السياسة الفرنسية تهدف للحفاظ على مجال نفوذها التاريخي من جهة ولحماية مصالحها في المنطقة من جهة أخرى و تأثير الأزمات الإقليمة على العلاقات بين البلدين.

ومن خلال هذه الدراسة، سنعمل في على تحليل مختلف التحولات و التوجهات الفرنسية إزاء الجزائر وذلك بطرح الإشكالية التالية : « **ما هي عوامل و أبعاد التوافق و الخلاف في المجالين الاقتصادي والأمني في العلاقات الفرنسية تجاه الجزائر ؟** » من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما دور المبادرات الدولية و الإقليمية في التحولات السياسية الفرنسية الجديدة؟

2- كيف أثرت الأوضاع الداخلية في الجزائر على التوجه الفرنسي الجديد حيالها ؟ وما هو موقف هذه الأخيرة منها ؟

3- ماهي الدوافع وراء الاهتمام الفرنسي بالمنطقة و الجزائر خاصتا و ماهي الاستراتيجيات التي تتبعها لأجل دلك؟

4- هل الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي دفع بالسياسة البلدين إلي توافق أو تعارض في علاقتهما ببعض؟

6 – فرضيات الدراسة :

في محاولتنا لمعالجة هذه الإشكالية سننطق من الفرضيات التاليتين :

– إن التحولات الداخلية في الجزائر أدت الى إعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية حيالها.

– تعتبر التحولات الإقليمية والدولية بمثابة المحفز الرئيسي لإحداث نقلة نوعية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

– إن استقرار الأوضاع الاقتصادية و الأمنية في الجزائر يؤدي إلى إقامة شراكة اقتصادية و التعاون الأمني مع فرنسا.

6– حدود الدراسة :

بعد تحديدنا لإشكالية وفرضيتا البحث، ونظرا لشساعة العلاقات الفرنسية الجزائرية الممتدة عبر التاريخ وما تتميز به من تذبذب وعدم استمرار، يتعين علينا وضع حدود لهذا البحث سواء مكانية أو الزمنية لموضوعنا.

أ – الحدود المكانية للدراسة :

موضوعنا هذا تركز بالبحث والتقصي في سياسة دولة «فرنسا» التي تعتبر إحدى أهم دول الإتحاد الأوربي وعضو دائم في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وهي تقع في الجنوب الغربي للقارة الأوربية، أي شمال حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يضم الجزائر التي تقع في الضفة الجنوبية منه، فهما ضفتان تلعبان دورا مهما في المساهمة في إرساء نظام دولي، كما تعتبر الجزائر بوابة للقارة الإفريقية، ومنطقة نفوذ فرنسية ومستعمرة سابقة لها، إضافة إلى موقعها ومكانتها إضافة كذلك لعدة عوامل : تاريخية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، تقرب بين البلدين لتجعل مصلحتهما مشتركة وتتقاطع في نقاط عدة.

ب- الحدود الزمانية:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية بين سنة(1999-2014) ، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى مراحل سابقة تاريخية لمسار علاقات البلدين و كذلك من خلال تتبع العلاقات "الأورومتوسطية" منذ بداية التسعينيات، في إطار السياسة المتوسطية الجديدة "المتجددة" للإتحاد الأوروبي، وصولا إلى آخر مبادرة وهي "الإتحاد من اجل المتوسط" سنة. وبذلك فالإطار الزمني المحوري للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من نهاية التسعينيات إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في الساحة الإقليمية، بالتزامن مع أحداث أزمة منطقة الساحل الإفريقي.

7- الإطار المنهجي:

لان الظاهرة السياسية ترتبط، بمختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، فقد اعتمدنا في بحثا هذا على المناهج التالية:

أ- المنهج الوصفي :

ولا مناص من استعمال المنهج الوصفي في هذا النوع من البحوث، قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة. إذ أنه "يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث و المواقف، ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقا لحقائقه الحاضرة بموضوعية، ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف إلى التفسير والتحليل بقصد التوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع، أو التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي الذي يجري فيه."[1]

أ- المسح التاريخي:

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية و الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه ،فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة.وامتداد لها فالباحث لا بد له أحيانا من الرجوع

[1] محمد، شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. الجزائر، دار هومة، 1997، ص71.

إلى الماضي و دراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر.[1]

ب- منهج دراسة حالة:

ولان هنا بصدد دراسة انعكاس النزاع في منطقة الساحل بخصوص القضية المالية على الاستقرار المنطقة و منطقة المتوسطية، واثبات مدى خطورة التهديدات الأمنية و الإقتصادية التي تواجهها كل من الجزائر و فرنسا حيال هذا النزاع.[2]

10- الإطار النظري :

إن التكامل النظري الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا، يجمع بين النظريات والمقاربات، دراسة العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية على وجه أخص، وذلك وفق ترتيب منطقي من خلال الانتقال من المستوى الأكثر عمومية إلى المستوى الأكثر دقة وذلك باستخدام النظرات التالية:

أ- النظرية الوظيفية الجديدة:

يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل والاندماج في تفسير الظاهرة الإقليمية التي تعزز وجودها في كافة مناطق العالم كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلف في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية ،ويتضح من تجارب التكامل إنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من اجل ضمان الأمن و التعاون بين دول الأعضاء و إما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث العلمية** .الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ص 103.
[3] محمد شلبي،نفس المرجع ، ص87

والاتصالات بين الشعوب وكامتداد للوظيفية اعتمدت الوظيفية الجديدة على إسهامات ارنست هاس وليندب رغ الذين تأثرا بتجربة الاندماجية الأوروبية[1].

ولقد رفض الوظيفيون الجدد فكرة عزل المهام التقنية عن السياسية أو الرخاء والرفاهية عن الحرب إذ يرى الوظيفيون الجدد أن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهون بضرورة إدراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية ومن حيث استراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي ،فان الوظيفيين الجدد على نقيض مشروع دافيد ميت راني الوظيفي، لا يهدفان إلى التقليص من السيادة الوطنية للدول بل خلق سيادة جديد تتحكم فيها دول جديد من نمط فيدرالي في إطار حدود موسع لكن مع الاحتفاظ بسيادة الوطنية الأصلية[2].

جـ – <u>النظرية الواقعية</u> :

ترتكز الواقعية التقليدية على فرضية الفوضى في النظام الدولي، وأن هذه الفوضى ناتجة عن غياب سلطة مركزية فوق قومية تحتكر القوة وأدوات الإكراه. و عليه فإن الأخلاق والمبادئ والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي. و في هذه المسلمة إشارة واضحة إلى أن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، وأن مصالح الدول ليست منسجمة وإنما متناقضة، مما يعني أن العلاقات الدولية هي علاقات صراع.[2]

د– <u>إقتراب الدور</u>:

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية ،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراع كانت أو تعاون.

---

[1] عامر مصباح، **<u>تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات</u>** ، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث ، 2009، ص 39-41

[2] نفس المرجع، ص 42.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **<u>السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل</u>**.ط1، عمان: دار المسيرة، 2001، ص.39 .

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بادوار في المجتمع، ويصف "**بروس بيدل**" **biddle Bruce** نظرية الدور : "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها".

نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية

شملها بيدل في خمسة مداخل:

1- المدخل الوظيفي: وتفهم الأدوار على ضوئه على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية

2- المدخل التفاعلي الرمزي: يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم

المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3- المدخل البنيوي: يركز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بادوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد.

4- المدخل التنظيمي: يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية

الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5- المدخل المعرفي: وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.[1]

10- الدراسات السابقة :

[1] سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية ، **جريدة اليوم الجزائرية** ،عدد 277، 25 مارس 2007، ص8.

تتميز المعرفة العلمية بخاصية متميزة هي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها، ثم الوصول إلى نتائج لمناقشتها أو نقدها أو إثرائها، على أساس أن المعرفة العلمية دائما تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفى عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات. وقد حاولنا بهذا الصدد الإطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج موضوع العلاقات فرنسية تجاه الجزائر السياسية، المقاربة الأمنية و الإقتصادية.

و من بين هذه المراجع و الكتب و المقالات التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها مايلي:

-**عبد النور بن عنتر**: كتاب البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر حيث تناول هذا المرجع أهم معطيات أمن الجزائر القومي في بعده الخارجي، ويحلل الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر في مرحلة العولمة، وعالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، والحرب الإستباقية، ويلاحظ التحولات في مفهوم الأمن، وعلاقته بالأوبئة والمجاعة والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي، والهجرة . وقد استعانت في دراستي على هذا المرجع، في تأثير الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وكذا تحليل العقيدة الأمنية الجزائرية.

- **صالح موهوبي** : كتابه La politique de coopération Algéro-Française والذي خصصه لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا بأبعادها المختلفة في الفترة ما بين (1962- 1986) غير أنه أدرج موضوع الهجرة ضمن البعد الإنساني، في حين تغير هذا المفهوم بعد الحرب الباردة إلى تهديد غير عسكري للأمن. أما على المستوى السياسي فقد أرجع صالح موهوبي توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى اختلاف النظام السياسي في البلدين، وفي هذا الصدد فإنني توصلت إلى أن العامل الزمني بالإضافة إلى التغيرات و المستجدات الأمنية و الإقتصادية الدولية قد تكون العامل المحفز للعلاقات الثنائية بين بلدين أو أكثر.

- **حبيلة محمد لمين**: فإنها تطرقت للعلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة ما بين (1999و2009)، غير أنها ركزت على متغير الإدراكات الإستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر حيث عزت توتر العلاقات الثنائية بين البلدين إلى عوامل التصادم متمثلة في الخلافات التاريخية والسياسية، الخلافات القانونية، والخلافات

الاقتصادية. ولكن غير أن الخلفية التاريخية (مشكلة الذاكرة التاريخية) منذ عهد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي و الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لم تكن العائق في إقامة علاقات شراكة و تعاون بين البلدين.

- **بلعيد منيرة:** مذكرة ماجستير تحت عنوان السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة جاه الجزائر، حيث تعرضت دراسة الباحثة إلى تفسير الفواعل و العوامل الأساسية المؤثرة على تحولات السياسة الخارجية الفرنسية ، وتلخصت نتائج بحثها على أن سياسة فرنسا الجديدة تجاه الجزائر كانت نتاجا لعاملين أساسيين هما: الأزمة الجزائرية والأوضاع الدولية لما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك يمكن اعتبار أن البنائية وحدها لا تستطيع أن تفسر كل شيء، و أي باحث متمرس، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفسيرات والإيضاحات التي تمده بها المنظورات الأخرى.

بخصوص دراستنا، فهي ستقف على التحولات السياسية في العلاقات الجزائرية الفرنسية كمشروع تعاون مشترك يبرز رغبة أطراف الشراكة فيه العمل على تحقيق أهدفهم و مصالحهم عن طريق محاولات بناء المنطقة المتوسطية و منطقة الساحل الإفريقي مستقرة و آمنة، و كما تقف على إبراز مراحل الشراكة الأورومتوسطية و أهم العراقيل التي تقف أمام تحقيق أهداف مسارها، في ضل التداعيات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي. و كذا محاولة النظر في الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات.

11- مصطلحات الدراسة:

أ- **الشراكة:** هي تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير المنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بتنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يعتبرها البعض الآخر على أنها إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

بـ- الأمن: يمكن القول أن مفهوم الأمن متعدد الأبعاد يمتد من المجال الاقتصادي إلى المجال الاجتماعي و الثقافي و السياسي و العسكري في مواجهة تهديدات داخلية أي نابعة من داخل إقليم الدولة، و أخرى خارجية أي صادرة من الدول الأخرى و البيئة الأولية ككل.

جـ- الاعتماد المتبادل: هو الاتصال والتفاعل المتواصل بين الدول في عدة مجالات، و تنقسم إلى أربعة أنواع و هي : انتقال المعلومات،العلاقات التجارية المتبادلة،انتقال الحر للأفكار و الأفراد و انتقال الحر لرؤوس الأموال.

د- الهجرة: كما تعرف الهجرة على أنها "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول "، وتنقسم الهجرة إلى نوعين: الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية.

هـ- التعاون: هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط و التنسيق في الميادين الإقتصادية، وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد و السياسة والأمن، وعموما يمكن القول أن المختصين التعاون على أنه تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل.[1]

و- **التنافس:** هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثون بشان التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي و السياسي و الحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي و السياسي لكل منهما .[2]

[1]- شكري محمد عزيز، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**، الكويت، عالم المعرفة،1978،ص05.

12- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبة الرئيسية في هذه الدراسة في طبيعة موضوعها، والذي يثير العديد من التساؤلات والإشكالات النظرية والمنهجية. فقد طرأت العديد من التغيرات الدولية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة. الأمر الذي جعل الطالب يتساءل حول أنجع النظريات والمقاربات المنهجية في تناول الموضوع، مع مراعاة متطلبات البحث العلمي، وضرورة مواكبة هذه التحولات من جهة، وتفادي التقليد والتكرار من جهة ثانية.

وتتمثل الصعوبة الثانية، في قلة المصادر التي تتناول موضوع الدراسة بكل أبعادها وأطوارها، وندرة المراجع التي تتناول تأثير الأزمات الإقليمية في السياسات الفرنسية المرتبطة بالثوابت السياسات الجزائرية. إذ أن جل الدراسات التي تناولت الموضوع، ركزت على فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، أو على بعدها المغاربي أو على العلاقات الاورو مغاربية، باستثناء بعض الإشارات الواردة هنا وهناك.

13- الخطة الدراسة :

اعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث، وبغرض التوصل إلى تحقيق أهدافها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية.

الفصل الأول منها عبارة عن، دراسة تاريخية لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية و قد تضمن أربعة مباحث، تناول المبحث الأول أهم المحطات تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية بين الفترة (1962- 2004)، والهدف هنا هو محاولة وضع قاعدة تمكننا من فهم التوجهات الجديدة لفرنسا إزاء الجزائر.و تعرض المطلب إلى المحطات الرئيسية في تاريخية العلاقات الجزائرية الفرنسية، أما المطلب الثاني فتناول، الخلافات التاريخية والسياسية الجزائرية الفرنسية.

أما المبحث الثاني فيتناول سياسات أحزاب اليمين الفرنسية وأثرها في تعطيل توقيع اتفاق الصداقة مع الجزائر، و تم تفسير هذه السياسة من خلال مطلبين المطلب الأول، تناول سياسات أحزاب اليمين الفرنسية تجاه الجزائر و المطلب الثاني، أثر سياسات اليمين في تعطيل إتفاقية الصداقة الجزائرية الفرنسية.

أما المبحث الثالث فيتناول المسار التاريخي للعلاقات الإقتصادية بين الجزائر و فرنسا في إطار مشاريع الشراكة، المطلب الأول، المبادرات في إطار الشراكة الاورو– متوسطية متعددة الأطراف و المطلب الثاني، المبادرات في إطار الشراكة الاورو– متوسطية ثنائية الأطراف الجزائرية الفرنسية.

و المبحث الرابع و الأخير يتضمن، الخبرة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب.تناول المطلب الأول، المقاربة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب، أما المطلب الثاني، فتناول التنسيق الأمني الفرنسي الجزائري لمحاربة الإرهاب

أما **الفصل الثاني**، الذي عنوناه مجالات التوافق و الخلاف الجزائري الفرنسي، و يضم أربعة مباحث، تناول الأول دوافع سياسة الجوار و التعاون الجزائري الفرنسي بإعتبارها أهم عامل ومتغير واجه السياسة الفرنسية تجاه الجزائر خلال فترة الدراسة، يضم مطلبين، المطلب الأول، السياسة الخارجية الجزائرية و أثرها على البعدين الإقليمي و المتوسطي. و المطلب الثاني، المتغيرات الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر

و في المبحث الثاني حاولنا التطرق فيه إلى السياسات الجزائرية الفرنسية الأمنية و الإقتصادية في منطقة الساحل، المطلب الأول، التنسيق الأمني الجزائري الفرنسي في منطقة الساحل و المطلب الثاني العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية في لمنطقة الساحل.

المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الدور الجزائري في الأزمتين المالية و الليبية، و ذالك من خلال مطلبين، التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر و التنافس الفرنسي الأمريكي على الجزائر أما المبحث الرابع حاولنا من خلاله تحليل ودراسة مدى تأثير، تنافس القوى الكبرى على الجزائر.

الفصل الثالث، والذي يضم أربعة مباحث، الأول يتضمن نقاط التقاطع السياسات الجزائرية – الفرنسية تجاه القارة الإفريقية، يتضمن مطلبين، دور السياسة الجزائرية في إفريقيا و التوجهات الفرنسية الجديدة في إفريقيا والمبحث الثاني، تناول عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و تعرضت الدراسة في مطلبين العوائق السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و العوائق الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وأما المبحث الثالث، فتناولنا المنظور الجزائري و فرنسي لقضيتي الفلسطينية و الصحراء الغربية، وتمت دراسة هذا المبحث في مطلبين، المنظور الفرنسي للقضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية و المنظور الجزائري للقضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية.

الفصل الأول

دراسة تاريخية لمسار العلاقات الإقتصادية و الأمنية الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية الفترة (1962- 1999) .

المطلب الأول: المحطات الرئيسية في تاريخية العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الثاني : الخلافات التاريخية والسياسية الجزائرية الفرنسية.

المبحث الثاني: سياسات أحزاب اليمين الفرنسية وأثرها في تعطيل توقيع اتفاق الصداقة مع الجزائر.

المطلب الأول: سياسات أحزاب اليمين الفرنسية تجاه الجزائر.

المطلب الثاني: أثر سياسات اليمين في تعطيل إتفاقية الصداقة الجزائرية الفرنسية.

المبحث الثالث: المسار التاريخي للعلاقات الإقتصادية بين الجزائر و فرنسا في إطار مشاريع الشراكة.

المطلب الأول:المبادرات في إطار الشراكة ثنائية الأطراف الجزائرية الفرنسية.

المطلب الثاني:المبادرات في إطار الشراكة الأورومتوسطية متعددة الأطراف.

المبحث الرابع: الخبرة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر و فرنسا في محاربة الإرهاب.

الفصل الأول: دراسة تاريخية لمسار العلاقات الإقتصادية و الأمنية الجزائرية فرنسية

من خلال أربعة مباحث يتناول الفصل الأول دراسة كرونولوجية للعلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال المسح التاريخي تستهدف بالأساس المفاهيم و العناصر الأساسية للدراسة، إذ يعتبر البعد التاريخي أحد أسس روابط العلاقات بين البلدان، بدءا بالتعرض للخلافات التاريخية و أثرها في التقارب بين البلدين،مرورا بالعلاقات الإقتصادية بين الجزائر و فرنسا في اطار مشاريع الشراكة الاورو متوسطية. وكدا إبراز أهم إتجاه المقاربة الأمنية التي تناولت الخبرة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب و إستراتيجيات الفرنسية في المجال الأمني في المنطقة.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية الفترة (1962- 1999)

المطلب الأول: المحطات الرئيسية في تاريخية العلاقات الجزائرية – الفرنسية

يبحث هذا المطلب في المسار التاريخي التوجهات و الأحداث البارزة في المجالات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة على المستويين الداخلي والخارجي، والوقوف على تأثيرات هذه التوجهات في علاقات التعاون مع فرنسا خلال المراحل التاريخية بعد الاحتلال الفرنسي.

إن بناء الدولة الجزائرية وفق النظام الاشتراكي بناء الدولة الجزائرية وفق النظام الاشتراكي تتمثل في التوجهات السياسية والإيديولوجية للجزائر بعد الاستقلال في بناء الدولة الجزائرية ضمن إطار الاشتراكية، مرتكزة في ذلك على مبادئ الاستقلال الوطني و التضامن مع شعوب العالم الثالث ودعم حركات التحرر الوطني.[1]

لقد كان الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، إعادة بناء الدولة الجزائرية قوية بمؤسستها وبرجالها، دولة قادرة على الدفاع عن حقوق أفرادها.

[1] Salah, Mouhoubi , **La politique de coopération Algéro-FrançaiseBilan etperspectives**. Alger: O.P.U, 1986,p55.

إن بناء الدولة الجزائرية، كان يعني استمرار المنهج الثوري، من خلال محو آثار الاستعمار والاستيطان، بتهديم كل الهياكل والبنى والنظم التي وضعها الاستعمار، الأمر الذي كان يصطدم بالمصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر.

أما على المستوى الإيديولوجي، فإن بناء الدولة الجزائرية، كان يقتضي إتباع النظام الاشتراكي والذي حدده ميثاق طرابلس في 1962، وجدد التمسك به في الميثاق الوطني عام 1976. والذي حدد علاقة الدولة بالمواطن، ودور الحزب في التنمية الوطنية. فالدولة الجزائرية كما عرفها الميثاق الوطني لسنة 1976.هي التعبير عن الإرادة الشعبية والضامن للاستقلال الوطني وحرية المواطنين، ويرتكز محتواها الاجتماعي والاقتصادي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. فالهدف الأساسي إذن هو التغيير الجذري للمجتمع الجزائري على المستويين الاقتصادي والاجتماعي و السياسي. كما حدد ديمقراطية الدولة في أهدافها وفي آليات ممارستها، حيث عرف الديمقراطية الاشتراكية بالمشاركة النشيطة للمجتمع العمالي في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري. وأن مراقبة وإدارة الدولة للتنمية الوطنية شرط أساسي لاستمرار الثورة. كما عرفت حرية المواطن الجزائري، على أنها تعني تحريره من الاستغلال، الفقر، البطالة، المرض، الجهل، والقلق على مصير أبنائه.[1]

أما الهدف الثاني على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فكان يهدف إلى بناء مجتمع جزائري جديد من خلال ترميم الشخصية الوطنية الجزائرية بمكوناتها الثقافية الأساسية.وهذا يعني تصفية تركة الاستعمار الفرنسي في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية [2].

و من جهة ثانية، كان يعني تبني إطار نظري للتنمية يأخذ بعين الاعتبار استكمال الاستقلال السياسي بواسطة الاستقلال الاقتصادي، من خلال إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يقتضي بالضرورة تدخل الدولة ومراقبتها وإدارتها للتنمية الوطنية. هذه التوجهات كانت تعني تأميم الشركات الأجنبية، واسترجاع الثروات الوطنية، والذي أدى بالنتيجة إلى الاصطدام بالمصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر، باعتبارها كانت مسيطرة ومهيمنة على كل شيء في فترة الاستعمار. وبالتالي فإن توجهات السياسة الجزائرية

1 Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.123.

2 Philippe HUGON Dossier, **Afrique 50 ans d'indépendance**, Revue Évolutions des politiques de développement,France ,1999,p14.

في الداخل والمتعارضة مع سياسة التعاون الفرنسية، أثرت سلبا على المصالح الفرنسية، أين عرفت فترة ما بعد الاستقلال توترات هامة في العلاقات الاقتصادية و السياسية و الأمنية بين البلدين.

تركزت الإيديولوجية الرسمية في مجال السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال على مفهومين رئيسيين هما: عدم الانحياز، والاستقلال الوطني، حيث برز من خلالهما دور الجزائر ومكانتها في السياسة الدولية، فالجزائر هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي أعطت معنى حقيقيا لاستقلالها السياسي، حيث كان على العالم أن ينتظر حتى سنة 1983 ليرى زيارة أول رئيس جزائري لفرنسا. وكان تمسك الجزائر باستقلالها واعتزازها به، من بين العوامل التي ساهمت في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين. [1]

فقد عرفه الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" وحدده في إحدى خطاباته أمام السفراء الأجانب في 20 أكتوبر 1969 بقوله:"إن الاستقلال الوطني كما نتصوره هو أيضا منع أي قوة أجنبية، مهما كانت ومهما كان موقفها، من التدخل في قراراتنا وفي سياساتنا. بالنسبة لبلدنا، فإن الاستقلال الوطني يعني رفض كل تدخل في شؤوننا، وكل محاولة للتأثير في سياستنا وقراراتنا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي". [2]

تطبيقا لهذا المبدأ، فإن الجزائر كانت ولا تزال، ضد بناء أو وضع أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. فبعد الاستقلال مباشرة دافعت الجزائر عن هذه السياسة، ودفعت فرنسا إلى الإسراع بترحيل قواتها العسكرية من الجزائر وهو ما حدث بالفعل في 1968 قبل انقضاء آجالها المحددة في اتفاقيات إيفيان. ولم تتوقف عن مطالبة إخلاء البحر المتوسط من البوارج البحرية الأجنبية، باعتبارها قوات معادية، فهي تمثل تهديدا لاستقلال الدول المحاذية لها، كما تمثل منطقة تصادم بين الشرق والغرب، وبالتالي فهي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة. أما بالنسبة لفرنسا، فبرغم ارتكاز سياستها الخارجية على نفس المبدأ، إلا أن مفهومها للاستقلال الوطني يختلف عن المفهوم الجزائري، فهو يعني الاستقلال عن السياسة الأمريكية والسوفياتية بالدرجة الأولى، لكنه لا يعني الابتعاد عن السياسة الشاملة لدول حلف شمال الأطلسي إزاء الكتلة الاشتراكية، من جهة، وإزاء دول العالم الثالث من جهة ثانية.

رغم ذلك التعارض، أستطاع البلدان أن يؤسسا لعلاقات ثنائية خاصة في جميع المجالات، حيث اعتبرت العلاقات الجزائرية الفرنسية نموذجا لعلاقات الشمال المتقدم، مع الجنوب المتخلف. خلاصة القول، أن

[1] Philippe HUGON, Op.cit p22.

[2] Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.155.

مبادئ عدم الانحياز والاستقلال الوطني، بالإضافة إلى دعم حركات التحرر الوطني ومناهضة العنصرية والاستعمار، مثلت الدعائم الرئيسية في السياسة الخارجية للجزائر، وحددت نشاطها على الساحة الدولية، وأعطت للدبلوماسية الجزائرية طابعها الأصلي. هذه المبادئ والتوجهات أدت بصانع القرار في السياسة الجزائرية على جميع المستويات، إلى إعادة النظر في قواعد وشروط اتفاقيات إيفيان بما يخدم مصالح المجتمع الجزائري، مما أدى إلى التصادم مباشرة مع المصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر.

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تذبذبا منذ الاستقلال 1962، حيث لم تكن هناك زيارات رئاسية متبادلة، وكان الرئيس الثالث الجزائري "**الشاذلي بن جديد**" أول رئيس يؤدي زيارة رئاسية إلى فرنسا، فيما لم يفعلها كل من محمد بوضياف، على كافي و اليامين زروال، فيما أدى بوتفليقة زيارة إلى باريس في عهد شيراك في 2003، ورفض تلبية دعوة من الرئيس نيكولا ساركوزي سنة 2009 لتشنج العلاقات الثنائية بسبب بعض الملفات، مكتفيا بالمشاركة في بعض القمم ومنتديات الفرانكفونية بباريس.[1]

لم تكن الزيارات الرئاسية المتبادلة بين الجزائر وفرنسا محل اهتمام السلطات الجزائرية غداة الاستقلال، حيث لم يقم أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة "**أحمد بن بلة**" بزيارة إلى فرنسا، ولم يؤدى الرئيس الفرنسي آنذاك أيضا زيارته للجزائر، حيث مال صراع المصالح آنذاك بين الجزائر والقوى الدولية نحو الاتحاد السوفياتي باعتبارها قوى عالمية رعت الثورات القومية في مقدمتها الثورة التحرير الجزائرية.

ومع تنحية الرئيس "**أحمد بن بلة**" من الرئاسة وتولى "**هواري بومدين**" الحكم في جوان 1965 استمر الأمر على حاله، حيث تم الترسيخ لمفهوم العزة في التعامل مع باريس وزيارتها، لاعتبارات تاريخية صاحبت التوجه الثوري لنظام الراحل بومدين الذي رد في سؤال له حول العلاقات الجزائرية الفرنسية عبارته الشهيرة "بيننا وبين فرنسا جبال من الجماجم وأنهار من الدماء"، غير أن الدبلوماسية الجزائرية في عهد بومدين ممثلة في وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة عرفت العديد من الخرجات نحو باريس، فيما أدى زيارة أولى من نوعها الرئيس الفرنسي "**جيسكتار دستان**" نحو الجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين، واختار على إثرها مدينة قسنطينة.

وصول الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى الحكم غيّر نوعا ما موازين العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث يعتبر أول رئيس جزائري يؤدي زيارة رسمية لفرنسا في 1982، كما عرفت فترة حكم بن جديد زيارة رئاسة فرنسية للرئيس ميتران للجزائر في نوفمبر 1981 قبل ان يؤدي زيارة ثانية في 1984 وثالثة في نوفمبر

[1]- الحسان بوقنطار، **نفس المرجع**،ص110.

1989، وهي الفترة أعقبت إصلاحات انتفاضة أكتوبر 1988 . ولم تطأ قدم أي رئيس فرنسي أرض الجزائر إبان فترات حكم كل من الرؤساء الذين خلفوا الشاذلي بن جديد بدءا بالرئيس "**محمد بوضياف**"، واليامين زروال، وهي الفترات التي عرفت فيها الجزائر أحلك المراحل جراء تصاعد موجة العنف أو بما يعرف بالعشرية السوداء.

وصول الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى سدة الحكم بعد انتخابه في 1999 أعاد الحراك الدبلوماسي اتجاه عدد من العواصم العالمية بما فيها باريس، حيث أدى الرئيس بوتفليقة زيارته الأولى لباريس في 16-17 جوان سنة 2000، ليقوم بعدها الرئيس الفرنسي "**جاك شيراك**" في مارس 2003، بعد رحيل شيراك ووصول " **نيكولا ساركوزي**" للإليزيه عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية نوعا من المد والجزر، ولم تتسم بالهدوء كما عهدته في عهد الرئيس شيراك رغم قيام ساركوزي بزيارة للجزائر في 2007 مختار مدينة قسنطينة وجامعتها لإلقاء خطاب هناك، قائلا إن الأبناء لا يعتذرون عن أفعال الأجداد، إلا أن الرئيس بوتفليقة لم يؤدى خرجة مماثلة لباريس، حيث ألغى زيارة له كانت مبرمجة في 2009 لعدد من الأسباب، منها إعادة إحياء ملف رهبان تبحرين باتهامات مغرضة لمؤسسة الجيش، والتجاذب فيما يسميه الفرنسيون بمسألة الذاكرة، غير أن الرئيس بوتفليقة تنقل إلى باريس للمشاركة في العديد من القمم والمنتديات الدولية كقمم الفرانكوفنية وحوض المتوسط. [1]

أما الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ، اختيرت له مدينة تلمسان لأول مرة لينتظر من الزيارته تحول و إنفراج سياسي تجاه العلاقات بين البلدين.

المطلب الثاني : الخلافات التاريخية والسياسية الجزائرية الفرنسية

بعد عرض الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية منذ أواخر القرن العشرين إلى بداية القرن واحد و عشرين سوف يتعرض المطلب الثاني إلى دراسة الخلافات التاريخية والمتمثلة في مخلفات الاستعمار. والتي إقصرناها على ملفات الثلاث: الذاكرة التاريخية، جرائم الاستعمار، استرجاع الأرشيف الجزائري.

[1] رشيد حمادو، ثلاث رؤساء فرنسيين يزورون الجزائر في عهد بوتفليقة، **جريدة الفجر الإلكترونية** علي الموقع بتارريخ2013،08:15/05/13.
w.w.w alfajr .com/ar/national/233179.htm .

إضافة لسجالات القوانين اليمينية المتطرفة، المعبّرة عن صراع الهوية الفرنسية مع الهوية الجزائرية العربية. وتمثّل هذه الخلافات جوهر الصورة النمطية الذهنية المتشكّلة لدى النخب الفرنسية عن الجزائر، وجوهر الصورة الذهنية المتشكلة عن فرنسا لدى الجزائريين[1].

إن قراءة بسيطة لهذا النص، تبين أن الدولة الفرنسية ما بعد الاستعمار تعترف رسميا وقانونيا بكل الأعمال التي قامت بها فرنسا الاستعمارية في القرون الماضية خارج حدودها. وتصف هذه الأعمال بالمهمة الحضارية التي أنجزتها في الجزائر وكل البلاد التي استعمرتها. [2]

فإذا كان من حق فرنسا الاعتراف لتضحيات مواطنيها، فإن هذا القانون أهمل وأغفل جملة وتفصيلا الجانب المظلم والأسود للاستعمار الفرنسي، والممارسات اللاإنسانية، والجرائم والنهب والسرقة والتنكيل والتعذيب والتجهيل الذي مارسته السلطات الاستعمارية، ومحاولة طمس الهوية ومسخ الشخصية الوطنية والتاريخ والدين الإسلامي للشعب الجزائري.

لقد جاء قانون الفرنسي "**23 فبراير 2005**" لتمجيد الإستعمار نتيجة نشاط منظم لمجوعات نافذة في دواليب الحكم وفي الأوساط السياسية الفرنسية، من جمعيات الأقدام السوداء القريبة من اليمين المتطرف والمتعاطفة مع أطروحاته وسياساته. هاته الجمعيات تمثل الأغلبية الساحقة من المستوطنين العائدين من الجزائر بعد الاستقلال، ولأن الجزائر كانت غارقة في دوامة العنف والقتل والإرهاب، و مهددة بالانهيار تحت الضغوط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وبحاجة إلى الدعم الفرنسي في المحافل الدولية، كانت ردود الفعل الجزائرية باهتة إن لم تكن معدومة تجاه المبادرات الفرنسية المتعلقة بالماضي الاستعماري في الجزائر. ولم يدم هذا الصمت طويلا، حتى انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدولة الجزائرية في أبريل 1999. فمنذ جوان 2000 ظهرت في الجزائر موجة جديدة تطالب الحكومة الفرنسية الاعتراف بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري أثناء حرب التحرير الوطني، وفي أحداث08 ماي1945 والاعتراف بالقمع الممارس من طرف جهاز الأمن الفرنسي في باريس أثناء مظاهرات 17أكتوبر 1961 .كما

[1] عصام بن الشيخ ،العلاقات الجزائرية الفرنسية و المسألة التوبة الكولونيالية تاريخ الإطلاع 2013/12/12، على الموقع:
http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html

[2] **République française, Loi n°2005-158 du 23 février 2005, JORF n° 46 du 24fev 2005, article 01.**

ظهرت موجة من الشهادات أظهرت للرأي العام حقائق جديدة حول التعذيب والاغتصاب والحرب النفسية التي مارسها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومناضلي جبهة التحرير الوطني منذ سنة1957. [1]

يعتبر الباحث الجزائري محمد سعيد أن المطلب الجزائري ليس جديدا في حد ذاته أو ردَ فعل عابر عن تصرَف غير مريح، بل إنه قائم منذ استرجاع الاستقلال، ولكنه كان يطفؤ على السطح أو يخبو وفق مقتضيات الساعة في مسار العلاقات الثنائية؛ وقد جاءت حركة الاعتذار العالمية التي ولدت في أواخر القرن الماضي لتعطيه دفعا كقيمة إنسانية، وتلتقي معه في تجريم الاستعمار حتى لا تبتلى به البشرية مرة أخرى، وتجعل من الاعتراف به من طرف الدول الوارثة لماضيه وسيلة لتحقيق المصالحة بين الشعوب، وأحيانا داخل الشعوب نفسها، وبعبارة أخرى فإن مطلب الجزائر ليس بدعة في العلاقات الدولية. [2]

لم تسمح الحكومة الفرنسية بحصول الجزائر على الأرشيف الوطنيّ التاريخي للجزائر، خصوصا والأرشيف الفرنسيّ عن الفترة الاستعمارية للجزائر، إضافة إلى خرائط الألغام المنتشرة على المناطق الحدودية، حيث لم تكن الألغام المسلمة من قائد أركان القوات الفرنسية لقائد أركان القوات الجزائرية، لم تكن مفيدة كثيرا في كشف الألغام الفرنسية في منطقة الحدود، رغم تركيز الفرنسيين على إعطاء تسليم خرائط الألغام طابعا رسميا، رافقه تغطية إعلامية فرنسية مكثفة، تغطي تبادل الخرائط مع ساعات مسجلة من الأرشيف السينمائي عن الفترة الاستعمارية. [3]

فنّد وزير المجاهدين، الطيب زيتوني، وجود "تقصير من جانب الحكومة الجزائرية لدفع باريس للاعتراف بسلسلة جرائمها ضد الشعب الجزائري وضد الإنسانية". وذكر زيتوني بمناسبة إحياء الذكرى الـ60 لاندلاع الثورة التحريرية أن "فرنسا لم تهضم إلى حد اليوم بأن شوكتها قد انكسرت في الجزائر وأنها خسرت الحرب بانتصار الثورة التحريرية وإفتكاكها للاستقلال"، مضيفا أن "باريس ترفض تسليم ما تبقى من الأرشيف أو تتماطل فيه كونه يسيء لماضيها الاستعماري الأسود".

وأفاد وزير المجاهدين أن فرنسا "لن تسلم أبدا" للجزائر الأرشيف الذي يسيء إليها في إشارة منه إلى جرائم الحرب وضد الإنسانية الممارسة ضد الجزائريين منذ سنة 1830. وفي حديث خص به وكالة الأنباء الجزائرية بمناسبة إحياء الذكرى الـ60 لاندلاع الثورة التحريرية، أوضح زيتوني أن فرنسا "ترفض تسليم ما تبقى من

---

[1] جيلالي بوشلاغم،**الغلاقات الجزائرية الفرنسية في ضل سياسات اليمين التطرف**، مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة تلمسان،2010،ص 138.

[2] محمد السعيد، الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة، **جريدة الشروق اليومي**، الجزائر، العدد: 2950،الاثنين 31 مايو 2010،ص06.

[3]- عصام بن الشيخ، المرجع السابق.

الأرشيف إلى الجزائر أو تتماطل فيه، أو بالأحرى لن تسلم أبدا الأرشيف الذي يسيء إليها". وأضاف في هذا الصدد بأن فرنسا "لن تقبل أبدا بأن شوكتها قد انكسرت في الجزائر وأنها خسرت الحرب في الجزائر". واعتبر المتحدث بأن فرنسا "لابد عليها أن تهضم بأن الجزائر مستقلة وبأن الجزائريين لن ينسوا أبدا ما قام به الاستعمار".

المبحث الثاني: سياسات أحزاب اليمين الفرنسية وأثرها في تعطيل توقيع اتفاق الصداقة مع الجزائر

المطلب الأول: سياسات أحزاب اليمين المتطرفة الفرنسية تجاه الجزائر

يقتضي تحليل توجهات السياسة الخارجية لدولة ما مراجعة دور المؤسسات و جماعات الضغط الفاعلة على الساحة السياسية الداخلية بوصفها إمتددا طبيعيا للسياسة الخارجية، كما ارتبطت صناعة القرار و أداء السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من العوامل كان لها الأثر البارز في تعطيل عدة اتفاقيات في شتى المجالات و من بين هذه العوامل المؤثرة على علاقات التعاون بين البلدين هي سياسات أحزاب اليمين الفرنسي، حيث نقوم بدراسة هذه الفواعل من خلال تأثيرها على العلاقات بين الجزائر و فرنسا، بعد الحرب الياردة.

أما عن اليمين، فبمجمله له مفاهيم منتشرة في أوساط عديدة من العائلات السياسية المختلفة ومنها حركة النظام الجديد،حركة العدل والحرية، التحالف الجمهوري للحريات والتقدم، الوسط الجمهوري للعمل الريفي و الإجتماعي، وهو بشكل واضح معاد للعرب وللقضية الفلسطينية وللوجود الجزائري بفرنسا خصوصا. يدافع عن الكيان الصهيوني ويعتبره قاعدة متقدمة تدافع عن وجود الغرب وحضارته بالمنطقة، وينادي ببناء عظمة فرنسا وإرتباطها بالدول الغربية، ويعارض تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ومن نشاط هذه الجماعات للتأثير على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر : الحركة التي أثارت الشغب الفرنسي ضد حكومته، عند قيامها بإسترداد النفط الجزائري بأسعار باهظة الثمن بالمقارنة مع الأسعار الدولية الأمر الذي إضطر"**فرانسوا ميتران**" إلى تقديم شروحات وتبريرات لهذا الموقف عبر خطاب ألقاه للشعب . كما قامت هذه الجماعات بأعمال عنف وقتل وتفجير للمصالح الجزائرية بفرنسا، مطالبة برحيلها، مما حال إلى تراجع التعامل مع الجزائر في جميع المجالات لفترات عديدة ومتكررة منذ الإستقلال . والأمثلة في هذا المجال عديدة ومتنوعة، وإستطاعت في أحيان كثيرة أن تزيد من حدة التوتر بين البلدين، صدرت بفرنسا ما بين سنة 1965 و2005 عشرات المراسيم والقوانين التي أعادت الاعتبار لقيادات "**O.A.S**" منظمة الجيش السري و الحركى و الأقدام السوداء، ومكّنتهم عبر ترسانة من النصوص القانونية من إمكانية دعم مطالبهم باسترجاع

ممتلكاتهم في الجزائر، من خلال رفع قضايا أمام المحاكم الدولية والأمم المتحدة ضدّ الحكومة الجزائرية، وقد شكلت تلك المطالب مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين المناصرين لمطالب اليمين الفرنسيّ المتطرف.[1]

ترسيخ صورة فرنسا العظمى وتخليدها في أذهان الأجيال الصاعدة ولو على حساب الشعوب المضطهدة والمستضعفة. كما أن قراءة بسيطة لهذا الخطاب تبرز عودة قوية للماضي الاستعماري في النقاش السياسي الفرنسي، ومحاولة إبرازه وكأنه كنز ثمين يجب تمجيده والعمل على إحياء مآثره. والدليل على هذا هو المبادرات التي ما انفك عددها يتضاعف منذ بداية الألفية الثالثة لتخليد ذكرى المتطرفين من منظمة الجيش السري (OAS) وكذا النجاحات التي أحرزها لوبي الأقدام السوداء من أنصار مقولة الجزائر فرنسية. ولم تعد مسألة استغلال الماضي الاستعماري الفرنسي محتكرة من طرف تلك الجمعيات لتحقيق أغراض سياسية أو مادية، ولكنها أصبحت محل تجاذب بين اليسار واليمين. ماتزال فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي أصدرت أحكاما تشريعية تسم الاستعمار بالإنجاز الإيجابي، إلا أن هذا السلوك يعتبر تتويجا للحملات السياسية الواسعة النطاق التي تستهدف الذاكرة الجماعية، والتي حظيت بدعم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، منذ أن كان وزيرا للداخلية، ومن وراءه نواب اليمين في البرلمان الفرنسي، حيث قطع على نفسه وعودا كتابية لممثلي الأقدام السوداء والمتطرفين.[2] تقضي برد الاعتبار لكل الفرنسيين العائدين إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب. إذ لم تعد مسألة إعادة الاعتبار للماضي الاستعماري مطلبا شائنا، بل أصبحت هذه المسألة سلوكا رسميا للدولة الفرنسية ومؤسساتها الدستورية، وأصبحت الذاكرة الاستعمارية وسيلة تتيح الاستمرار في انتهاج السياسة نفسها وإن كانت بأدوات وطرق أخرى.

وقد لعب ساركوزي دورا بارزا في تمرير قانون تمجيد الاستعمار في البرلمان الفرنسي، بتصعيد معارضته لمعاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية أثناء زيارته للجزائر عام 2005، وهو وزيرا أولا للحكومة الفرنسية. وصارت لعقدة الذاكرة التاريخية حضورا واضحا في توجهاته بعدما أصبح القانون حتما مقضيا. بعدم الابتعاد عن منطق الوصاية الفرنسية الذي ترى فيه الجزائر داخل منطقة نفوذها وسوقا لمنتجاتها.

[1] محمد سعيدي،جدّد إدانته للحملة المسعورة التي يقودها ممجّدوا الاستعمار.. الأفلان يطالب فرنسا بالاعتراف بحقيقة الجريمة الاستعمارية، "**يومية صوت الأحرار**، الجزائر، العدد: 3719، السبت 08 مايو 2010، ص.02.

[2] محمد لمين، حبيلة، **العلاقات الفرنسية الجزائرية :1999-2009الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص81 .

المطلب الثاني: أثر سياسات اليمين في تعطيل إتفاقية الصداقة الجزائرية – الفرنسية

1/ ملف الصداقة في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي:

وإذا عدنا بالذاكرة قليلاً، أيام الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك حصل شبه اتفاق على إقامة ميثاق صداقة بين فرنسا والجزائر، لكنه في النهاية لم يتم لأن هناك مطالب لم تنفذ، الجزائر تطلب من فرنسا تقديم اعتذار للجزائريين، لكن فرنسا ترفض حتى الآن الدخول في هذا المنطق.

كما أوضح كاتب الدولة الفرنسي للتعاون في تصريح لراديو مونتيكارلو نقلته وكالة رويترز، عدم ضرورة قيام معاهدة في شكلها الكلاسيكي بين الجزائر، أي كما دع إليها الرئيس السابق جاك شيراك حيث قال "فإما أن تطلب الجزائر معاهدة صداقة يمكن مناقشتها، أو تعتبر أنها ليست فكرة حسنة وفي هذا الوقت يمكننا أن نعمل أشياء معا دون الإمضاء على معاهدة". [1]

ومنذ مغادرة شيراك قصر الاليزيه فقد تم التخلي على فكرة معاهدة الصداقة و استبدالها بمبدأ التعامل مع الجزائر "دون عقدة تاريخية" لكنها لا تريد أن تملي ذلك للجزائر إذا رأت الجزائر من جهتها أن إمضاء معاهدة صداقة أمرا ضروريا للتعاون بين البلدين، على خلفية الثقل التاريخي بين البلدين، فكل الصيغ قابلة للمناقشة من منظور فرنسا، المهم هو الحفاظ على الجزائر كشريك استراتيجي ومنطقة مصالح لا يمكن لفرنسا تضييعها.

وإذا كانت ملف معاهدة الصداقة قد طوي في نظر المسؤول الاول الفرنسي، فإن شكل التعاون بين الجزائر وفرنسا سيتجه نحو إبرام "اتفاقية شراكة وهي وثيقة شاملة تكون بمثابة معاهدة صداقة مبسطة" سينظر إليها كشراكة متميزة بين البلدين، جاءت لتوسع الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية التي توشك على نهايتها لتشمل مجالات أخرى منها الاقتصاد ويذكر أن الرئيس الفرنسي "**نيكولا ساركوزي**" تصور في برنامجه "معاهدة أوربية مخففة" لتعويض مشروع الدستور الأوربي، وجاء على خطاها إفراغ معاهدة الصداقة الجزائرية–الفرنسية من محتواها إلى درجة عدم تصور جدواها يدخل في إطار سياسية ساركوزي الجوارية التي يفضل من خلالها "الأفعال" و"المشاريع الملموسة" بدل ربط فرنسا بمعاهدات تكتسي القيمة المعنوية والتاريخية

[1] غنية قمراوي ،مشكلة الذاكرة، **جريدة الشروق الجزائرية**، تاريخ الإطلاع 2008/05/02،على الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=1950

تضع بلاده في موقف احترام التزاماتها تجاه أصدقائها، فالأهم من ذلك بالنسبة لساركوزي هي تثمين علاقات بلاده اقتصاديا وأمنيا و ليس وتاريخيا[1].

2/ ملف الصداقة في عهد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند:

بدعوة من رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عبد العزيز بوتفليقة، قام رئيس الجمهورية الفرنسية "**فرنسوا هولاند**" بتاريخ 19و20/ديسمبر2012 بزيارة دولة إلى الجزائر[2]. أوضحت زيارة الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولند" إلى الجزائر رسالة موجهة للشعب الجزائري، نقلتها وكالات الأنباء المحلية و الدولية ، أنه يتطلع إلى أن تعتبر الشراكة الجزائرية الفرنسية مرجعا في العلاقات بين الشمال والجنوب، و أن من أولويات النظام الفرنسي، أن يرسي أسس علاقة متينة بين البلدين لأنه يشعر حقا أن بقدر الإمكان التحوّل بحزم إلى مستوى أعلى في علاقات التعاون التي تربط البلدين. وشددت هذه الزيارة على أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا الودية يجب أن تتطور في الثقة وأن تمتنها الصداقة. و خاصة بعد وصف الرئيس الفرنسي الاستعمار بأنه نظام هيمنة ونهب وإذلال، و أنه من الضروري أن تتوصل باريس والجزائر إلى صياغة مشتركة للتاريخ تأخذ في الاعتبار تاريخنا المشترك.

وأثناء هذه الزيارة، تبادل رئيسا الدولتين وجهات النظر بشكل واسع حول عدد من القضايا المرتبطة بوضع العلاقات الثنائية والآفاق المفتوحة لتطورها بغية رفع العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى مستوى إمكانيات البلدين ورغبات الشعبين الجزائري والفرنسي؛ استعرض الرئيسان بوتفليقة وهولاند القضايا الإقليمية والدولية الراهنة حيث سُجِّل تقارب واسع في وجهات النظر. وأصدر الرئيسان تعليماتهما إلى وزيري خارجيتهما لكي يكثفا اتصالاتهما ويعززا التشاور في ما بينهما للتمكن من تكثيف العلاقة الثنائية، وتحديد نقاط التقارب، بقدر الإمكان، في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي ختام هذه الزيارة، وفي ما يتعلق بالعلاقات الثنائية، حدد رئيسا جمهورية البلدين في إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، الاتجاه السياسي لعلاقة قوية ومتجددة، بعد مضي خمسين عاماً على استقلال الجزائر .

[1] غنية قمراوي،المرجع السابق،ص06

[2]- السيد شفيق تومي الامين العام للتجمع من أجل الوئام الوطني حوار جريدة **الجزائر صحافة** العدد 2546 بتاريخ 2015/02/22 ص،02.

المبحث الثالث: المسار التاريخي الإقتصادي بين الجزائر و فرنسا في إطار مشاريع الشراكة

المطلب الأول: المبادرات في إطار الشراكة الاورو متوسطية ثنائية الأطراف

حاولنا من خلال هذا البحث الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي واجهت الدول المتوسطية على العموم والجزائر و فرنسا على وجه الخصوص، من خلال تسليط الضوء على موضوع الشراكة الفرنسية جزائرية باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة.

ا/ مسار التاريخي للتعاون الاقتصادي والتجاري:

إدراكا منه لمكانة ودور الجزائر في تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي والأفريقي، ولدى دول العالم الثالث، حرص الجنرال ديغول على استمرار علاقات التعاون مع الجزائر المستقلة، رغم التوترات والأزمات التي شابت هذه العلاقات. فقد طبع العلاقات الجزائرية الفرنسية بالواقعية. واتسمت المبادلات الاقتصادية والتجارية بالهيمنة الفرنسية المطلقة على أهم القطاعات الاقتصادية والتجارية في الجزائر. حيث أولت فرنسا عناية فائقة لمصالحها الاقتصادية، وظلت تستورد من النفط الجزائري ثلثي استهلاكها الوطني.

ولم تأبه الحكومة الفرنسية بالمطالب الجزائرية، ففي سنة 1963عندما طلبت الجزائر التفاوض بخصوص سياسة التعاون في مجال المحروقات، لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه المطالب وا□مت الجزائر بعرقلة التعاون الثنائي، إلا أنها رضخت في الأخير ووقعت اتفاقا بهذا الخصوص في سنة 1965. والذي اعتبر حينها مثالا ونموذجا للتعاون بين بلد منتج للمحروقات، وبلد مستهلك، وباعتباره الحجر الأساس الذي ستبنى عليه علاقات التعاون الثنائية.[1]

كان لرحيل الجنرال ديغول عن السلطة، واسترجاع الجزائر لثرواتها الطبيعية وتأميم المحروقات في 1971، الأثر الكبير على تبدل السياسة الفرنسية إزاء الجزائر. فقد عملت السلطات الفرنسية الجديدة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الجزائر، وعمدت إلى تنويع شركائها التجاريين في مجال الطاقة، فشهدت صادرات الجزائر من المحروقات تجاه فرنسا انخفاضا ملموسا.

أما في المرحلة، والتي حكم فيها "**جيسكار ديستان**"، فقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تدهورا كبيرا، حيث ابتعد هذا الأخير في سياسته عن المفاهيم الديغولية، وبالتالي عن سياسة التعاون المثالية التي انتهجها

[1] جيلالي بوشلاغم، المرجع السابق، ص82.

ديغول إزاء الجزائر. ولم تعد علاقات التعاون مع الجزائر كسابق عهدها، بعد إدراكه لاستقلال الجزائر بعد الزيارة التي قام بها للجزائر في 1975، حيث بقيت معظم الملفات عالقة بدون حل.

ولم تعرف العلاقات الجزائرية الفرنسية عودة الدفء إلا بعد عودة اليسار الاشتراكي للحكم بقيادة "**فرانسوا ميتران**"، واعتلاء "**الشاذلي بن جديد**" السلطة في الجزائر[1].

هذه العوامل أثرت في عودة الدفء إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية واستئناف المحادثات حول مجمل الملفات العالقة بين البلدين. وتم الاتفاق على استيراد الغاز الجزائري وشراء 9 مليار متر مكعب بسعر وصفته أحزاب اليمين بالمرتفع جدا. كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات في العديد من القطاعات التي كانت تواجه فيها الجزائر مشاكل كبرى، مثل السكن، النقل والفلاحة[2]. وتم في الجزائر تبني أسلوب الشركات المختلطة وتشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في بعض القطاعات العامة من خلال الحصول على بعض الامتيازات كالطاقة وتخفيض الضرائب. كما راهنت الجزائر على سياسة نقل التكنولوجيا للخروج من التخلف، غير أنها فشلت في تحقيق.[3]

وخلاصة القول،أن التغيرات السياسية الداخلية في فرنسا،والتوجهات السياسية الخارجية للبلدين، محددان أساسيان لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا،أو بمعنى أدق أن المصالح الوطنية لكلا البلدبن هي المحدد الأساسي لعلاقات التعاون بين الطرفين.

ب/ مسار الشراكة الفرنسية الجزائرية الجديدة:

تتسم العلاقات بين فرنسا والجزائر بعمقها ووثاقتها، فهي تقوم أساساً على روابط إنسانية وتاريخية لا مثيل لها بالنسبة للبلدين. وقد أتاح انتخاب الرئيس بوتفليقة في نهاية عقد 1990 إحياء العلاقات الثنائية التي تأكدت بفعل زيارتي الدولة التي قام بهما الرئيس شيراك ثم الرئيس ساركوزي في عامي 2003 و 2007 .

[1] سعود، صالح، **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981إلى الآن دراسة مستقبلية**، الجزائر، طاكسيج كوم، 2009، ص111.

[2] الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** ،ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص106.

[3] سعود، صالح، نفس المرجع ،ص119.

وتواصلت عملية إنشاء "شراكة مميزة" بين البلدين من خلال إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية ولا سيما "وثيقة إطار للشراكة بين فرنسا والجزائر" التي ابرِمت في عام 2007 لتؤطر تعاوننا الثنائيا متميزا، و ذلك اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية وفي مجال الدفاع اللذين أبرما في عام 2008.[1]

وأعطت هذه التطورات العلاقة الفرنسية الجزائرية دفعا جديداً تم التعبير عنه عبر الزيارات العديدة التي قام بها كلا الطرفين وأولاها زيارة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي إلى الجزائر العاصمة في 15 و 16 يوليو 2012.[2]

كما أكد سفير فرنسا بالجزائر "**برنارد إيمي**" يوم السبت18 اكتوبر 2014 بالجزائر، أن تعزيز الشراكة بين الجزائر و فرنسا يمثل "أولوية استراتجيه" و أن تطوير العلاقات الاقتصادية يوجد في "صلب" مهمته بالجزائر. و أكد السفير الفرنسي في حديث لوكالة الأنباء الجزائرية [3] أن "الأمر يتعلق ببناء الشراكة المبرمة بين الجزائر و فرنسا و مواصلة استثمارها" مذكرا أن إتجاه العلاقات بين البلدين تحددت في ديسمبر 2012 خلال زيارة الدولة التي أجراها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للجزائر.

أوضح السيد إيميي أن تعزيز الشراكة بين الطرفين "أولوية إستراتيجية" بالنسبة لبلده مبرزا أن تطوير العلاقات الاقتصادية مسجل في "صلب" مهمته. و ذكر بهذا الخصوص بأن فرنسا هي الشريك الاقتصادي الثاني للجزائر بمبادلات بلغت 10 ملايير أورو سنة 2013.

اعتبر السفير الفرنسي "برنارد إيميي" أن اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة الجزائرية–الفرنسية المقرر في 10 نوفمبر 2014 بوهران بحضور وزير الشؤون الخارجية و التنمية الدولية لوران فابيوس و وزير الاقتصاد و الصناعة و الرقمية إيمانويل ماكرون سيسمح بالانتقال إلى "محطة جديدة" في مسار الشراكة.

على صعيد تنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب اعتبر برنارد إيميي أن هذه الظاهرة تمثل "عدوا مشركا" بالنسبة لفرنسا و للجزائر ينبغي "مكافحتها معا و بلا كلل" مبرزا أن التنسيق "وطيد و فعال".

أكد الطرفان(الجزائري–الفرنسي) على أهمية عمل صارم ومدعم لهذا الغرض وعلى ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان بشكل صارم.

---

[1] **- http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/??lang=ar**

[2]- موقع السفارة الفرنسية بالجزائر، المرجع السابق.

الوكالة الانباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2013/12/12، على الموقع:

[3] **-http://www.aps.dz/ar/algerie/8678. 2014/01/14.**

المطلب الثاني:المبادرات في إطار الشراكة الاورمتوسطية متعددة الأطراف

ا/ مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة مع دول المتوسطية :

تعود مرجعية الشراكة الأورومتوسطية إلى مسار برشلونة،[1] التي إنعقدت ببرشلونة في 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط * توج بإعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط .

تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة. لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات. لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام[2]. تناولت المبادرة ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

ا/ الشراكة في المجال السياسي والأمني:

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة

[1] وفاء بسيم،التعاون الاورو متوسطي، **مجلة اقتصادية عربية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

* الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا،ا لأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

[2] وثيقة إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الاورو متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني / نوفمبر من العام 1995،ص03.

مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.[1]

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

– العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.

– تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.

– احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.

– احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.

– احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.

– الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الاورو متوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

ب/ <u>الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:</u>

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

– تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

– تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

[1] وثيقة إعلان برشلونة، نفس مرجع ،ص: 05.

– تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.[1]

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية،[2] ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[3]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الاورو – متوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون اورو متوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

ج/ برنامج ميدا(MIDA): يعد برنامج "ميدا1 " (MIDA1) الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

[1] مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

[2] من نص بيان مؤتمر برشلونة، المرجع السابق، ص05.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص249.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1] ، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يورو ميد"[2]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005، تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة الزمن و ترتكز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017، قصد إقامة منطقة تبادل حر، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MIDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية.[3]

---

[1] - المفوضية الأوروبية، مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004**، 2004، بركسل، ص16.

[2] المفوضية الأوروبية، المرجع سابق، ص 16.

[3] كريم مصباحي، شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري، **مجلة وادي اعرب**، تارخ الاطلاع2006،08:00/05/31 على الموقع:

http://www.wadilarab.com

2/ المبادرة(5+5):

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط*إلى سنة 1983، حيث اقترح آنذاك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط،[1] على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا. إلا أن بعض الدول المغاربية (مثل الجزائر) عارضت هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو– عربي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان،مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي– الإسرائيلي.[2]

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحياؤها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990والذي شاركت فيه كل من: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال والدول المغاربية الخمسة، إلى جانب مالطا كعضو مراقب. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا إليها. وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط " كإطار للتعاون". ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991،والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992،[3] عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا.

يعد حوار 5 زائد5 مبادرة أمنية عبر البحر المتوسط وهو يسعى بشكل أساسي إلى تأمين تعاون وثيق بين الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي المثمر والتعاون الاقتصادي المجدي وكذلك من خلال تشجيع إدارة أكثر فعالية للموارد كوسيلة لتعزيز الترابط والتنمية الإقليمية. وفي أعقاب إعادة التدشين المرنة للمنتدى في البرتغال عام 2001، أصبح حوار 5 زائد 5 (لوزراء الخارجية) ينعقد بانتظام ويعمل على تفعيل الأنشطة الرامية إلى تحقيق مزيد من التعاون المثمر والملموس بين البلدان الشريكة حيث كانت أبرز تلك الأنشطة مبادرات الهجرة والدفاع والنقل.

---

[1] مالك عوني، **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط ، السياسة الدولية**، مصر، الدراسات السياسية والإستراتيجية،السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 106.

* دول غرب المتوسط تضم كلا من :فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص. 99.

[3] -Aunaies Ahmed, **Sécurité et partenariat en Méditerranée,** Etude Internationales, N° 97,ALGER. 2001, P04.

إن دور الجزائر في حوار 5+5 نشط للغاية،[1] فقد تم عقد عدد من الاجتماعات الوزارية في مختلف القطاعات بما في ذلك المؤتمر الوزاري الأول حول البيئة والطاقة المتجددة لدول حوار 5 +5 الذي عقد في مدينة وهران في ابريل سنة 2010، و كاجتماع وزراء النقل الأخير في عام 2012. و تعمل الجزائر على تعزيز علاقاتها مع جميع شركائها في حوار (5+5) ، بهدف بناء عالم أكثر أمان وعدالة وتضامن. وتبقى ملتزمة بتنشيط وتعميق هذا المنتدى لصالح جميع شعوب المنطقة الذين يتطلعون إلى الأمن والاستقرار والازدهار.

وفضلا عن ذلك، فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون. ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت هناك بعض الفروقات فقط في وجهات النظر حيث قبل أحداث11 سبتمبر كان هنالك نوع الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة (5+5)،الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة.[2] وعموما، فإن التفاعل بين العامل الجغرافي والهموم الأمنية لأوروبا الغربية والتي ترتكز في الجنوب (مثلا في قضية الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المبادرة.

3/ <u>الإتحاد من أجل متوسطي</u>:

أطلق الرئيس الفرنسي "**نيكولا ساركوزي**" "Sarkozy Nicolas" الاقتراح لإتحاد متوسطي " Mediterranean of Union" أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري2007 ،في خطاب في تولون (7 فيفري2007)، بني ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة لم تفى حسب تقديره بوعودها. و بعد أربعة أشهر من ذلك (23 أكتوبر2007)، قدم الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث جادل في خطابه بأن الإتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال "عملية برشلونة"، ولكن استهدف إعطاءها حافزا و دافعا جديدا للذهاب "أبعد وأسرع"، و"للانتقال إلى مستوى آخر.

[1] **<u>http://www.5plus5.gov.mt/ar/france</u>**

[2]- عبدالنور بن عنتر ، المرجع السابق ، ص100.

عادت فكرة المتوسطية مؤخرا لتشكل اهتماما دوليا و إقليميا كبيرا، ولتضم معا – مرة أخرى – الدول المطلة على البحر المتوسط و الغير مطلة عليه والمعنية بسلامته و أمنه، من خلال هذه المبادرة الجديدة " الإتحاد من أجل المتوسط" و التي تعبر عن محاولة جديدة لإعادة زرع الثقة و الوفاق بين دول المعنية بالمبادرة. و فيما يخص دوافع طرح المبادرة الجديدة، فهي ليست بعيدة عن الأسباب التي ألفناها في المبادرات التي سبقتها، بداية بمسار برشلونة و مرورا بمبادرة منتدى 5+5 بحيث نجدها مرتبطة بالتغيرات الدولية الجديدة التي تستوجب إيجاد سبل كفيلة بمراجعة نقائص المشاريع المتوسطية السابقة و تحقيق الهدف المنشود ألا و هو تحقيق الأمن و الإستقرار في منطقة المتوسط.

لقد كثرت التساؤلات حول مشاركة الجزائر في إجتماع باريس التأسيسي للإتحاد من أجل المتوسط، و لقد عبرت الجزائر عن مشاركتها في فعاليات مؤتمر باريس، في اليوم الأخير الذي يسبق الإنعقاد الرسمي لقمة باريس التأسيسية، أي يوم 12جويلية 2008، هذا التأخر في الإعلان عن المشاركة، يعبر عن الإنشغال الكبير الذي توليه الجزائر لهذه المبادرة، و متعلق كذلك بلورة موقف رسمي بخصوص المشاركة من عدمها.

يتلخص الموقف الجزائري من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، في نقطتان أساسيتان ترتبط بنوعان من التحفظات التي أبدتها بخصوص المبادرة الجديدة و هما:

ا/ **التحفظات السياسية:** و هي متعلقة بطبيعة المشروع الذي تراه الجزائر غير واضح المعالم، مما يستوجب تقديم توضيحات أكبر لميكانيزمات سير هذا المشروع. و لقد أكد السيد عبد العزيز بوتفليقة أن " الأمر الوحيد الذي يمكنه إنقاذ المبادرة هو عن طريق " تشجيع و تعديد المشاريع شبه الإقليمية التي تعمل عمل على جمع عدد مصغر من الدول العازمة بثبات على المضي قدما إلى أبعد حد و بأسرع وتيرة. و ذلك ما يخدم المشاريع ذات الهندسة المتغيرة ، التي تشكل ثمرة إرادة مشتركة بين البعض بما يحمل ذلك من إلتزامات و أخطار والتي تندرج جميعها ضمن إطار أهداف مسار برشلونة) ".[1]

ب/ **التحفظات المتعلقة بمسألة التمويل:** أي المصادر المالية اللازمة لتجسيد و تطبيق مشاريع المبادرة على أرض الواقع، بحيث نجد أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، عبر صراحة في الندوة الصحفية التي نشطها بعد نهاية فعاليات مؤتمر باريس، عن صعوبة السير بالمشروع نحو الأمام في ظل المصاعب التي تطرحها قضية التمويل.

[1] - زهراء. ب ، **بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي** ، أخبـار اليـوم، عدد.387 ،الاثنين 14 جويلية 2008 ،ص3.

المبحث الرابع: الخبرة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب

تم تحديد سياسة الأمن القومي للبلد ما عن طريق العديد من العوامل، بما في ذلك التهديدات الخارجية، والجغرافية، والثقافية و السياسية، والقدرات العسكرية والاحتياجات الاقتصادية والرأي النخبة، و الرأي العام (في الديمقراطيات) والتصورات قادتها لمصالح البلاد .هذا العامل الأخير، كثيرا ما يتجلى في ما كان يطلق عليه السياسة الخارجية أو سياسة الأمن القومي"عقيدة "[1]

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي. أن التنوع في المضامين التي أخد يحملها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل من أبرزها ما يعرف بأمن الصلب"HARD SECURITY" و الأمن الناعم "SOFT SECURITY" إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية . أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات و التهديدات غير عسكرية العابرة للحدود كخصية ميزت فترة نهاية الحرب الباردة و تنامي العولمة،و تتراوح هذه التهديدات بين ماهو سياسي واقتصادي و اجتماعي و أخرى تتعلق بالبيئة و غيرها من التهديدات المختلفة.[2]

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول ان كل من التاريخ و الجغرافيا و الأيديولوجية كان لها تأثير واضح على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر.

ا/ المقاربة الأمنية الجزائرية مرحلة الإشتراكية:

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية[3]،مبادئ و أهداف العقيدة الأمنية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال و لعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم و نصرة القضية الفلسطينية ، و دعم النزاع العربي ضد إسرائيل و العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذالك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، في مجهودات التنمية الوطنية.

---

[1] Stephano Guzzini, **Realism in international relations and international political economy** UK: Routledge, 1998, p136.

[2] جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، 2007،ص:53.

[3] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، الجزائر،دار هومة 2007، ص 105.

أثرت التحولات العالمية و حتى الداخلية مع نهاية الثمانيات على التوجهات الأيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية للجزائرلعدة عقود. فأحداث 05 أكتوبر 1988، التي شهدتها الجزائر، وضعت أمنها القومي أمام محك صعب، وبحكم تزامن ذلك الإنفجار الأجتماعي مع تحولات هامة على مستوى الدولي كإنهيار المعسكر الشرقي و أفول الإيديولوجية الأشتراكية لتحل محلها الإيديولوجية الليبرلية.

ب/ المقاربة الأمنية الجزائرية مرحلة الإنتقالية للنظام الجزائري:

تزامنت عملية إعادة صياغة بعض مبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب السياسة الجديدة،بروز ظاهرة العنف في الجزائر و تزامنه مع أزمة سياسية و إقتصادية حادة، تمثل تهديدا حقيقيا للأمن الجزائري، و هو ما إستلزمة بلورة عقيدة أمنية، تأخد في الحسبان كلا الجانبين الأمن الصلب و الأمن الناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف و الإرهاب و ارتباطهما بقضايا أخرى مثل المخدرات و كذا الجريمة المنظمة،الأقليات، ساهمت كلها في إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة.[1]

جـ/ المقاربة الأمنية الجزائرية ، المرحلة الراهنة:

إن العقيدة الأمنية الجزائرية عرفت إضافات نوعية منذ الإستقلال،فمن كونها بسيطة في طرحها بحكم إستنادها إلى محددات تاريخية و إيديولوجية، إلا أن التحولات الأمنية و السياسية و الإقتصادية التي عرفتها الجزائر داخليا و خارجيا، و التي تزامنت مع تحولات أخرى شهدها العالم كان لها تأثيرها واضحا على العقيدة الأمنية الجزائرية. [2]

وعليه فإن العقيدة الأمنية الجزائرية إنتقلت من كونها ذات توجه صلب، إلى عقيدة ذات توجه لين بحكم التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر.

وأكد الدكتور ساحلي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الإرهاب، أن المقاربة الجزائرية القائمة على جملة من المبادئ، حققت تقدما معتبرا في الساحة الدولية، حيث اقتنعت دول عديدة بتجريم دفع الفدية وعدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، وضرورة تجفيف المنابع المادية والفكرية للظاهرة الإرهاب.

[1] عنتر عبد النور، المرجع السابق،ص 41.

[2] صالح زياني، المرجع السابق،ص115.

د/ الدور الجزائري في محاربة الإرهاب:

ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، و سرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، وعليه بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على، التعاون الأمني مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الإستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات و الجماعات الإرهابية الإسلامية في القناعات والتكتيكات و الأهداف المتشابهة. حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له، و ضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية و الساحلية والأوروبية من خلل تنظيم القاعدة في بلد المغرب. نجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، و ضرب إيديولوجيتها و تدمير قدراتها.[1]

قامت السلطات الجزائرية بمكافحة الإرهاب الذي ضرب البلد لعقدين من الزمان، وفقا لاستخدام كل من القوة الصلبة من خلل المجابهة العسكرية بالأساس، كذا القوة الناعمة باستخدام أساليب التأثير و اعتماد الوئام المدني. لكن عادت موجة الهجمات الإرهابية مع تفجيرات سنة 2007، التي ضربت العاصمة الجزائرية، غير أن الوضع اختلف هذه المرة، فالجماعة الإرهابية التي كانت تعتبر و لفترة جماعة إرهابية محلية و المنشقة عن جماعة الجيا، و هي الجماعة السلفية للدعوة و القتال و التي انضمت لتنظيم القاعدة، لتصبح جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب. قد أصبحت جماعة إرهابية دولية تعمل بالتنسيق مع القاعدة، من ما صعب على الجزائر العمل بمفردها لمواجهتها، و اظهر أهمية اكبر لضرب إيديولوجية تنظيم القاعدة إذا أرادت الجزائر القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها. و عليه دعا وزير الداخلية الجزائري الأسبق نور الدين يزيد زرهوني إلى إشراك وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب. مشيرا إلى أن التجربة الجزائرية أثبتت أن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي للظاهرة الإرهابية. و أن أغلب العمليات الإرهابية الكبرى تهدف إلى تحقيق أهداف إعلامية وسيكولوجية. كما أضاف بأنه "علينا أن نتمكن من إقناع المجتمع المعلوماتي، و وسائل

[1] محند برقوق. **التعاون الأمني الجزائري** الأمريكي **و الحرب على الرهاب**. بيروت، مركز كارنيجي للشرق الوسط، 2009 .

الإعلام بالاندماج أكثر في مسعى مكافحة الإرهاب وأفكاره. و أن الجزائر قد خصصت أكثر من 4 ملايير اورو في كفاحها ضد الإرهاب و الجريمة المنظمة.[1]

المطلب الثاني: التنسيق الأمني الجزائري فرنسي في محاربة الإرهاب:

إن تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كمحطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، فما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، قلب المفاهيم و غير الموازين على المستوى الدولي. إن الحرب ضد الإرهاب التي تلت الهجمات الإرهابية، غيرت الكثير من المفاهيم السائدة، تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات و التوازنات بين الدول. إن المشكلة متعلقة بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة. بمعنى عجز النظام الدولي القائم عن إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن، فمن عادة التاريخ أن ينتج نظاما جديدا بعد نهاية فترات الحروب الواسعة، و هذا على الأقل ما أكده الواقع. فبعد نهاية حرب الثلاثين عاما في أوروبا (1618–1648) توصل العالم إلى معاهدة " واستفاليا" التي صنعت عصرا كاملا من عصور العلاقات الدولية المؤسسة على المساواة بين الدول و إحترام سيادتها بشكل متبادل.[2]

تحولت المواقف الأوروبية في تعاملها مع ظاهرة الإرهاب، بعد أن شعرت بالتهديد الذي أصبحت تمثله الظاهرة بالنسبة لأوروبا، خاصة بعدما تعرضت فرنسا للإعتداء الإرهابي، الأمر الذي دفع الطرف الأوروبي يوافق على فتح مناقشات حول المسألة، الأمر الذي أكده وزير خارجية بريطانيا الأسبق روبن كوك (Cook Robin) و ذلك خلال رئاسة بلاده للإتحاد الأوروبي. بحيث أعرب خلال لقاءه بوزير خارجية الجزائر في لقاء باليرمو (Palerme)الغير رسمي في جوان 1998عن رغبة أوروبا في أن تولي أهمية للطلب الذي تقدمت به الجزائر و الخاص بملف الإرهاب.

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب في منطقة المغرب العربي وخاصة في الجزائر، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية ، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 ولندن 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي،" وبالتالي

[1] عثمان لحياني زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط، الجزائر خصصت 4 مليير أورو لمكافحة الرهاب والجريمة، **جريدة الخبر**، عدد:5328. 24-05-2008. ص:03.

[2] رتيبة برد، **الحوار المتوسطي من برشلونة ألمنتدى 5+5**، مذكرة رسالة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2009،ص:206.

يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده ، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال.

عملت فرنسا على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة. ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في السنوات القليلة الماضية: توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000، وتركز هته الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة.[1]

ففي إطار مكافحة الإرهاب تنص هذه الاتفاقيات بتبادل الأطراف:

– معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال.

– معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك ، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف.

– كما تم التعهد على ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373 للأمم المتحدة ، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

<u>أما في إطار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات</u> :

فيتم تبادل المعلومات عن الأشخاص الضالعين في الاتجار غير المشروع في المخدرات وعن أساليبهم، ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات، بالإضافة إلى التعاون في المجال الجمركي و شرطة الحدود.[2] تمارس فرنسا سياسة مناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي، سعيا نحو حماية مواردها لليورانيوم، وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، وعدم السماح لقوات الأمريكية أفريكوم، أو

[1] Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France ,04/05/2014 dans **: http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997**.

[2] la lutte contre le terrorisme au livre blanc, dans : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter contre le terrorisme1/lutter contre le terrorisme.

القوات الفرنسية بالتحكم والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل. وقد قامت الجزائر برفض قيام الحكومة الفرنسية بدفع فدية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل بوساطة الحكومة المالية، لتحرير رهينة فرسي لدى التنظيم، وبذلت الجزائر جهودا دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وأبدت امتعاضها من بالسلوكيات الفرنسية المنافية للقانون الدولي، بحجة الدواعي الإنسانية. كما تشتكي الجزائر من السياسات الفرنسية في دول الساحل، والتي تسعى لحماية مصادر الموارد في هذه الدول، دون الاكتراث لجهود هذه الدول لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، وهو ما يؤكّد أنّ فرنسا ترفض التنسيق مع الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي باعتبارها مجموعات إقليمية، وتسعى للتفريق بينها لتحقيق مصلحتها المنفردة.[1]

[1] محمد كمال بارة، **دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، عدد، 15072، 2009/12/29، ص03.

خلاصة الفصل الأول:

إن الخلفية التاريخية الفرنسية وميراثه السلبي في الجزائر، أثر سلبا، ولا يزال، على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، فقد أنتجت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة في تعارض مع أهداف السياسة الخارجية لفرنسا إزاء الجزائر. كما وجدت سياسة الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في صدام مع المصالح والامتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الاستعمار.

كما تميزت علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال بالتغير. فرغم التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة. ذلك نابع من إدراك الطرفين لأهمية هذه العلاقات، وإدراك كل طرف لمكانة ودور الطرف الآخر. فقد حرصت الجزائر دائما، وعلى اختلاف فترات استقلالها، على دعم علاقات التعاون الثنائية مع فرنسا. ليس على أساس اتفاقيات إيفيان، ولكن على أساس مبادئ وفلسفة السياسة الخارجية للجزائر، المبنية على مبادئ الاستقلال الوطني، ومبادئ الحياد في السياسة الخارجية، وعلى أساس الاحترام المتبادل.

أن التغيرات في السياسة فرنسا، والتوجهات السياسية الخارجية للبلدين، محددان أساسيان لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، أو بمعنى أدق أن المصالح الوطنية لكلا البلدبن هي المحدد الأساسي لعلاقات التعاون بين الطرفين، و إذ تعتبر التحولات على الساحة الإقليمية المتغير و الفاعل الثالث المهم الذي يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على العلاقات بين البلدين.

الفصل الثاني

مجالات التوافق و الخلاف الجزائري الفرنسي

المبحث الأول: دوافع سياسة الجوار و التعاون الجزائري الفرنسي

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية و أثرها على البعدين الإقليمي و المتوسطي

المطلب الثاني: المتغيرات الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الجزائرية الفرنسية الأمنية و الإقتصادية تجاه منطقة الساحل

المطلب الأول: الملفات الأمنية الجزائرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل

المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية الجزائرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل

المبحث الثالث: الدور الديبلوماسي الجزائري في الأزمتين المالية و الليبية

المطلب الاول: الدور الجزائري في الأزمة المالية

المطلب الثاني:الدور الجزائري في الأزمة الليبية

المبحث الرابع: تنافس القوى الكبرى على الجزائر

المطلب الأول: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الأمريكي على الجزائر.

الفصل الثاني: مجالات التوافق و الخلاف الجزائري الفرنسي

سيتم التطرق في هذا الفصل لأهم المجالات التي تشهد تقارباً وخلافا بين الجزائر وفرنسا، ويمكن اعتبار هذه المجالات بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن مصالح مشتركة أو نقاط خلاف يحاول الطرفان توطيدها أو تقريب وجهات النظر حول النقاط الخلافية بينهما، من خلال ميكانيزمات التعاون والتنسيق الثنائي والجماعي، ومحاولة إيجاد أهم نقاط التوافق بين البلدين.إن المصلحة الوطنية الجزائرية تتجسد في الأمن و استقرار الوطني، أما المصلحة القومية الفرنسية، تتجلى في إخضاع إفريقيا للنفودها الاستعماري القديم.

المبحث الأول: دوافع سياسة الجوار و التعاون الجزائري الفرنسي

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية و أثرها على البعدين الإقليمي و المتوسطي

يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق و شامل للسياسة الخارجية:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات[1]، بحيث نجد في هذا السياق تعريف (Pol Sipirit) الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية."

ثانيا: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

و لكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود للمفاهيم السياسة الخارجية، و نسوق فيما ياي بعض هذه التعاريف:

[1] محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط 2،1998، ص 08.

– لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول (Sharles Hermann) تعريف السياسة الخارجية بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[1]

– و قدم(James Rosenau) تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". [2]

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي أدت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول حيث أنتجت بجانب الدول العديد من الوحدات الفاعلة الأخرى أثرت في مجرى العلاقات الدولية. مما خلق اختلاف حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة بين فواعله أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي أو باتجاهات التفاعل داخل النظام، أو بمدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي برز فيها عالم معولم وغير امن.3

هذا الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلى في تمكنها من حل الصراع الإثيوبي الاريتري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

[1] محمد السيد سليم، نفس المرجع.ص9.
[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق .ص11.
[3] جون بيلس، وستيف، سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004،ص4.

الذي أهلها لأن تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى،1 هذا بالإضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والأمم المتحدة ووكالاتها، وفعاليتها في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حضورها القوي في كل الحوارات عبر الجهوية مثل: إفريقيا– الصين، العالم العربي– أمريكا اللاتينية، أوربا – إفريقيا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الأورومتوسطية فالاتحاد من اجل المتوسط والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي.[2]

شهدت الجزائر مع بداية الأزمة في مالي العديد من التهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي و العسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي و دولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة، ومن الضروري الإشارة إلى التهديدات التي تخلفها وجود جماعات متمردة متطرفة في منطقة الساحل حيث أن الزحف المتواصل من الهجرات البشرية الفردية والجماعية داخل التراب الجزائري و النشاط المتنامي لعصابات التهريب و الجماعات الإجرامية ثم دخول الحركات الإرهابية والقاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة.[3]

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق و تحت الأرض، لذا كان لزاما على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تفاديا لأي تهديد للأمن القومي الجزائري، فالجزائر سعت وتسعى جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد سريعا على لسان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي أكد على رفض الجزائر القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم.

---

[1] بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، الراهنة**، بيروت، دار الجيل، 1999، ص 08.

[2] بوعشة محمد، نفس مرجع ، ص،11.

[3] بن عائشة محمد الامين، **السياسة الخارجية الجزائرية** تاريخ الإطلاع، 20/08/ 2013، على الموقع:

http://www.maqalaty.com/43662.html

ودعى أيضا دول المنطقة إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية غير الشرعية بعيدا عن الوصاية الأميركية و الأجنبية في المنطقة.[1]

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، رهانات السياسة الخارجية الجزائرية هي متعددة، فالرهان هو الهدف الاستراتيجي للدولة في مجال تنافسي أولها تحديد المكانة الدولية حيث تراجعت الجزائر من أفريقيا إلى الإشكالية الأمنية في الساحل خصوصا مع تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنه من بين رهانات الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها. فالجزائر الآن هي في مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى ليبيا خصوصا بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا و لكن بعد سقوط نظام القذافي انتهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة وكرا للقاعدة و مصدرا تجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات اللينة و الصلبة.

المطلب الثاني: المتغيرات الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر

وعد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال حملته الانتخابية سنة 2007 بالقطع مع السياسات السابقة وإقامة علاقات مع أفريقيا تقوم على أساس الشراكة الفاعلة والتوازن بين جميع الأطراف. وفي الواقع بعث ساركوزي رسائل مزدوجة لأفريقيا ولم تفض زياراته وخطاباته إلى عدد من العواصم الأفريقية عقب فوزه في الانتخابات إلى تحديد معالم سياسته الجديدة رغم الوعود السابقة.[2]

وعلى خلاف سلفه جاك شيراك، لم تكن لساركوزي تجربة خاصة في الشأن الإفريقي قبل الوصول إلى سدة الحكم، لذلك ركز بالخصوص على مسائل الهجرة، وتحديدا الحد من الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا تحت الضغوط الداخلية. ورغم ذلك عمل ساركوزي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على تحقيق الأهداف الفرنسية، وهو ما سمح لفرنسا بالمحافظة على دورها في رسم مستقبل أفريقيا الأمني رغم تراجع الوجود العسكري على الميدان. كما وسّعت من نطاق تعاونها الاقتصادي بعيدا عن الشركاء التقليديين لتشمل اقتصاديات دول جنوب الصحراء كنيجيريا وجنوب أفريقيا.

[1] بن عائشة محمد الامين، نفس المرجع.

[2] بول ملي وفنسون دارك، شاتام هاوس، مايو 2013، دراسات سياسية، ترجمة منصف الخروبي، تاريخ الإطلاع 2013/02/02على الموقع: http://www.alarab.co.uk/?p=45455: 04/02/2012

ويبرز التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل تزايد الاهتمام بالشأن الأفريقي في جدول أعمال الساسة الفرنسيين، ودليلا على التحديات الكبرى والمعقدة التي تمثلها القارة لفرنسا. وقد ركز كل من الرئيسين الفرنسيين هولاند وساركوزي خلال الحملات الانتخابية على السياسات المحلية بالأساس، ولكن مع التأكيد على طبيعة العلاقات مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، ولا تزال فرنسا تأثير في عدد كبير من الدول الأفريقية، مما يجعل القارة على واجهة الأحداث. وفي وضعيات الأزمات التي ما تزال باريس تمثل مصدرا رئيسيا للضغوطات الدبلوماسية والعسكرية أو الدعم المقدم للدول في هذه المنطقة. و كذلك تلعب العلاقات التاريخية بين الطرفين دورا مهما في بناء وترسيخ هذه الروابط التقليدية. وتظل أفريقيا قارة بالغة الأهمية في السياسة الفرنسية، وذلك لعوامل سياسية واقتصادية و حتى ثقافية.

المبحث الثاني: السياسات الجزائرية الفرنسية الأمنية و الإقتصادية تجاه منطقة الساحل

المطلب الأول: الملفات الأمنية الجزائرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل

1/ المجهودات الجزائرية الفرنسية المبذولة لمحاربة ظاهرة الإرهاب:

دعا الخبير الفرنسي في مكافحة الإرهاب ريشار لابيفيير إلى تفادي "أفغنة" أزمة مالي، وطالب كافة دول منطقة الساحل و القوى المؤثرة في المنطقة إلى تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية من أجل إيجاد حلول ملائمة لظاهرة الإرهاب في المنطقة.

وقال ذات الخبير في لقاء جمع خبراء مكافحة الإرهاب بالجزائر يوم 2012/04/15، أن «فرنسا تقاسم الجزائر التهديد الإرهابي كما يجدر بها أن تقاسمها وسائل التصدي له. بينما أعلن خبراء في قضايا الأمن بإفريقيا و الشرق الأوسط أن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال الجهود الوطنية مؤكدين على أن تعاونا بين الجزائر و فرنسا يمكن أن يكون ردا على الأزمة السائدة في شمال مالي[1] .

[1] ليلى ع، خبراء فرسيون يرهنون مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الجزائر، **جريدة اخر ساعة**، العدد16،2012/04/63818،ص03،

وقال المدير الأسبق لمراقبة الإقليم الفرنسي، إيف بوني أنه «لا يمكن مكافحة الإرهاب من خلال حلول وطنية فقط. ودعا إلى تعاون بين الجزائر و فرنسا من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي لاسيما في مالي.[1]

توجت الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية التي انعقدت بباريس في 4 ديسمبر 2014 ببيان مشترك فيما يلي نصه الكامل[2].

– تطبيقا لإعلان الجزائر حول الصداقة و التعاون بين فرنسا و الجزائر الذي وقع في 19 ديسمبر 2012 بالجزائر بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية عقدت الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية في 4 ديسمبر 2014 بباريس برئاسة السيد مانويل فالس الوزير الأول للجمهورية الفرنسية و السيد عبد المالك سلال الوزير الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– أبدى الطرفان عزمهما على مواصلة حوارهما و تعميق تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب.

– سجل الطرفان بارتياح تكثيف المبادلات و تطوير التعاون الثنائي في مجال الأمن و أعربا عن أملهما في مواصلة هذه الحركية لا سيما في مجال التعاون العملياتي و تبادل المعلومات و التكوين.

– أعرب البلدان إلى أن تعاونهما الثنائي يتمتع بقدرات معتبرة حيث تقوم على تصور متطابق للتحديات الأمنية. و أكدا أن الدورة الـ 7 لاجتماع اللجان الفرعية المختصة للجنة المختلطة الجزائرية الفرنسية للتعاون في مجال الدفاع التي انعقدت في 17 و 18 نوفمبر 2014 سمحت بفتح "آفاق جديدة" للتعاون في سنة 2015.

و قد تم تقديم اقتراحات ملموسة بهذه المناسبة من أجل بعث تبادل التحاليل الأمنية و الإستراتيجية و تكثيف تبادل الخبرات و تعزيز التعاون العملياتي في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل و العمل على تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية من خلال دفع الفدية و الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات.

---

[1] ليلى ع، نفس المرجع.

3 الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية ،**تاريخ الإطلاع 2014/12/06، 09:39 .على الموقع:**

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141206/21833.

2/ المجهودات الجزائرية الفرنسية المبذولة لمحاربة الجريمة المنظمة:

إن الجريمة العابرة للحدود تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي و ، لم يعد من السهل التحكم فيها وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية المغاربية نظرا للقرب الجغرافي بينهما.

تعد تجارة المخدرات من اخطر انواع الجرائم المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى، حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004، أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو يمثل نسبة 8٪ من التجارة العالمية و، بين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان .[1]

إن التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا قائم دائما، وأن التحديات الجديدة هي تحسين إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال تبادل المعلومات في جميع المجالات بين البلدين، وتطوير التقنيات الحديثة واستغلال التكنولوجيا لمحاربة الجريمة بمختلف أنواعها، مع معرفة الأساليب التي تتبعها العصابات الخطيرة في تنفيذ عمليات الإجرام ومن ثم تضليل عناصر الشرطة.[2]

ونظرا لخطورة هذه الجريمة على المجتمع الدولي، الذي تعتبر الجزائر جزاءا منه فإن المشرع الجزائري عدل في بعض القوانين و كذا سن قوانين و ذلك لمحاصرة شبح الجريمة المنظمة ومنها:

مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة المنظمة ليوم2000/11/15 و ذلك بناءا على المرسوم رقم 02-55 المؤرخ في 2002/02/05المتضمن التصديق بتحفظ على محتوى الاتفاقية ، و بعد المصادقة بسنتين تجسدت اهتمامات المشرع الجزائري بخطورة هذه الظاهرة الإجرامية (الجريمة المنظمة) حيث نص عليها صراحة في التعديل الذي مس قانون الإجراءات الجزائية ،قانون رقم 04-14 الموافق ل:2004/11/10 و ذلك في المواد التالية :

[1] فاطمة بيرم، المرجع السابق،ص،143.

[2] موقع وزارة الشؤون الخارجية، **مساهل يجدد التزام الجزائر بترقية السلم و الإستقرار في المتوسط**، تاريخ الإطلاع 2014/5/25،على الموقع:

http://www.mae.gov.dz/news_article/3099.aspx

المادة 08 مكرر: لا تتقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات و الجنح الموصوفة بأفعال إرهابية و تخريبية و تلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية .

المادة37: يجوز تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم , في جرائم المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية و الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات و جرائم تبييض الأموال و الإرهاب و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف".

3/ جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة الغير شرعية:

دعت الجزائر دول أوروبا إلى «اعتماد رؤية واقعية وشاملة» في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وإلى « الأخذ بعين الجدية» ظاهرة كره الأجانب و العنصرية التي تؤثر حسبها، في العلاقات الإنسانية بين دول الشمال والجنوب. فالجزائر تدعوا أوروبا إلى مقاربة « واقعية و إنسانية» لملف الهجرة.

أشار الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية ، عبد القادر مساهل، إلى أن التعاطي مع الهجرة كظاهرة لا ينبغي حصره فقط في الهجرة السرية لأن هناك عدة جوانب تتطلب المعالجة مرتبطة بها. كما دعا إلى تفادي التهويل من هذه الظاهرة و عدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية و خطورة عنها، مثل العنصرية و كره الأجانب في البلدان الغربية. كما أوضح الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية، أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطى للتنمية، التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.[1]

من جانب أخر نجد أن الحكومة الجزائرية كان لها مجهودات واسعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بما يسمح بتحسين ظروف المعيشة وبالتالي التقليل من الهجرة غير شرعية، من خلال ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية.[2]

فالمشرع الجزائري تنبه لوجود فراغ قانوني رهيب في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر، فأصدر القانون رقم 09- 01 المؤرخ في: 20 صفر 1430الموافق ل 02/25/ 2009 المعدل والمتمم للأمر: 66-156 المؤرخ في 1966/06/08المتضمن قانون العقوبات في مادته (03) المتممة لقانون

[1] بوعلام غمراسة، **الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وانسانية لملف الهجرة**، تاريخ الإطلاع 2014/05/17، على الموقع **.http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article**

[2] ن .سوكو 43 مليار دينار لمواجهة الفقر في16 ولاية، **جريدة الخبر**، العدد 4697، بتاريخ 08 ماي 2006، ص02.

العقوبات بقسم ثامن عنوانه : الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ، والمتضمن استحداث المادة 175 مكرر 01.[1]

في هذا الإطار نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري المعتمد رقم 09-01 المؤرخ في: 2009/02/25 على المعاقبة بالسجن في حق كل من تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية، هذا الإجراء تلقى ردود فعل مختلفة بين المراقبين والخبراء في الجزائر[2]، ذلك أنه طبقا للقانون الجنائي المعدل بقرار مجلس الحكومة، فإن المهاجرين السريين قد يعاقبون بالسجن لمدة قد تصل ستة أشهر، ونص القانون على عقوبات أقسى للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث قد تبلغ العقوبة عشر سنوات سجنا في أسوأ الحالات .[3]

كما عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتهدف إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية "إعادة التوطين" نذكر منها ما يلي: اتفاقية بين فرنسا والجزائر :تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ 25/10/2003.

اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي ، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية . هذا مع التأكيد على ضرورة التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية من خلال عقد اجتماعات دورية لوضع الإجراءات الكفيلة بمنعها والتزام دول الجنوب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يمرون عبرها، حيث تنص المادة (84)من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 2001 على:

إبرام اتفاقيات محاربة الهجرة غير الشرعية، وكذا اتفاقيات استعادة، هذه الاتفاقيات تشمل ،إذا رأى أحد الأطراف، ضرورة أن تستعيد كل دولة عضو رعايا دولة أخرى في حال قدومهم مباشرة عبر إقليمها.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، و المتضمن قانون العقوبات، العدد 15، المؤرخة في 11ربيع الأول 1430الموافق لـ 08 مارس 2009، ص07.

[2] ليث أفلو، **تقرير تزايد الهجرة غير الشرعية من الجزائر عام 2007**، ص.2. :http://www.magharebia.com

[3] آمنة امحمدي بوزينة .مرجع سابق، ص18.

[4] - غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2، ص144.

المطلب الثاني: السياسة الإقتصادية الجزائرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي ،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة. [1]

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009.

و باستثناء هذه المصالح الحيوية، فإن منطقة الساحل تمثل عمقا جيو إستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين و العسكريين لفرنسا و دول الاتحاد الأوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية الهجرة و الجريمة المنظمة،عن طريق جنوب المتوسط .فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية والبحر الأحمر.[2]

وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

– الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.

– السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي –مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية

[1] شمسة بوشنافة،**إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي، التحديات الأمنية للدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم السياسية ،2013.

[2] شمسة بوشنافة، المرجع السابق.

السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

تبنت الجزائر مبادرة للاتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل من أجل الإستقرار و التنمية وخاصة أن الجزائر التي تلعب دورا "أساسيا" في استقرار الأوضاع في الساحل. و في هذا الشأن أوصت الوثيقة بجرد المشاريع التنموية في المنطقة و تسهيل تنفيذها و مباشرة التفكير في فرص التعاون الإقليمي في مجال تطوير المنشآت المشتركة. و تدعو الإستراتيجية من جهة أخرى إلى المساهمة في التفكير و التحليل حول فرص الإدماج الاجتماعي و المهني للشباب و النساء في بلدان الساحل و المساعدة على تجنيد الأموال لاسيما لتمويل مدارس الحرف و تطوير الصناعة التقليدية.[1]

كما تدعو الإستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة "الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي" لسنة 2007 الهادفة إلى مكافحة الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للتصحر في المنطقة. و في هذا المنظور باشرت الجزائر مسعى يولي الأولوية للاستقرار و التنمية في الساحل، دعمته الجولات الإقليمية لوزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة التي تندرج في إطار تعزيز العلاقات القديمة و المتميزة التي تربط الجزائر ببلدان الجوار.

يهدف هذا المسعى إلى إعطاء دفع للعلاقات الثنائية في مختلف المجالات و تعزيز التشاور السياسي والتعاون الإقتصادي وكذلك تعزيز تطابق وجهات النظر حول الرهانات و التحديات التي تواجهها المنطقة في مجال الامن و الاستقرار و التنمية. و هو ما جعل بلدان الساحل تعتبر بأن التنسيق و التشاور مع الجزائر مسألة "جوهرية" لتحقيق الاستقرار و التنمية في المنطقة.

إن ضرورة مرافقة المجتمع الدولي لمالي في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.[2]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،**الاستراتيجية من اجل الساحل: الاتحاد الافريقي يتبنى المبادرة الجزائرية من أجل استقرار و تنمية**، الأربعاء, 13 آب/أغسطس 2014/01/02 19:27،

[2] موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تاريخ الإطلاع2014/02/27، على الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2817.aspx

المبحث الثالث: الدور الديبلومسي الجزائري في الأزمتين المالية و الليبية

المطلب الاول: الدور الجزائري في الأزمة المالية

تشكل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر، وهي تشهد عدة نزاعات داخلية، و أن الجزائر تتمتع بالاستقرار السياسي و الأمني و الإقتصادي، و من خلال كل هذه المعطيات سمحت للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية، وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990 و1996 و2006 و2012 و2013.

فقد شهدت سنة 1990 أول صدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي، وكان عدد كبير من الطوارق قد تلقوا تكوينا عسكريا في ليبيا مع نهاية الثمانينيات، وتزامن ذلك مع عودة آلاف الطوارق من الجزائر بعد قرارها إرجاع الطوارق المقيمين على أراضيها، ومنه توفرت الشروط الموضوعية للصدام .[1]

إن الانتماءات و الولاءات الجماعات المسلحة المتواجدة الآن في شمال مالي و التي سنذكر أبرزها و التي تعتبر أحد الفواعل الأساسية المؤثرة على أزمة مالي هي[2]:

- جبهة تحرير الأزواد : و هي حركة وطنية ذات جذور تاريخية تعود إلى الستينات من القرن الماضي , تهدف إلى استقلال منطقة الأزواد موطن الطوارق عن مالي, علمانية التوجه و لا علاقة لها بالفكر الإرهابي و علاقاتها جيدة مع الجزائر تعاون يصل لدرجة التحالف في كثير من الأمور.

- حركة أنصار الدين : و هي جماعة إسلامية التوجه من الطوارق , معروف عنها قربها من النظام الجزائري و يرى فيها الكثير أنها صنيعة للمخابرات الجزائرية أو على الأقل فهي مخترقة من الجزائريين , فكل مواقفها تكاد تكون متطابقة مع مواقف النظام الجزائري و خاصة في الفترة الأخيرة

[1] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، تاريخ الإطلاع 2014/06/03، على الموقع: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020

[2] - **عبد الرزاق نايت الصغير، الأزمة في شمال مالي الحقائق الخفية، تاريخ الإطلاع 2011/07/01، على الموقع:**

http://nait-seghir-abderrezak.blogspot.com

- حركة التوحيد و الجهاد لغرب إفريقيا: حركة وهابية أعلنت انتماءها للقاعدة صراحة , ظهرت فجأة و معروف عنها أنها صنيعة النظام المغربي و حليفته فرنسا و الدليل على ذلك أن أول عملية نفذتها كانت عملية اختطاف لموظفين من الصليب الأحمر الدولي في مخيمات الصحراء الغربية ! هذه الحركة هدفها الوحيد هو خلق نوع من التوازن أمام النفوذ الجزائري المتزايد عبر حليفيه في المنطقة حركة الأزواد و أنصار الدين و نقطة قوة حركة التوحيد و الجهاد هي الأموال التي تتدفق عليها من الأنظمة الخليجية و فتحها و تأمينها لطرق تهريب الحشيش و المخدرات المغربية .

القاعدة في المغرب الإسلامي و هي أقدم الجماعات المنتمية للقاعدة و هي في الأصل جماعة "جزائرية" و مخترقة من الجزائريين أيضا و يمكنها تحريك بعض خيوطها فيها إذا لزم الأمر . رأى بعض المحللين الأفارقة أن الانقلاب قد أدخل مالي في فراغ سياسي، الأمر الذي ضاعف المخاوف بشأن عدم الاستقرار الإقليمي في عموم المنطقة.[1]

ويمكن ملاحظة شريط ساحلي صحراوي طويل، تنشط فيه الجماعات المسلحة وعصابات التهريب والجريمة المنظمة ، ويمتد هذا الشريط من موريتانيا، وشمالي مالي وشمالي النيجر، والحدود الجزائرية وصولا إلى تشاد بمحاذاة جزء من ليبيا، وقد أضحت معضلة الأمن المجتمعي في هذا الشريط أكثر خطورة من أي وقت مضى، وذلك اشتداد النزاع المسلح في شمال مالي، واضطراب الوضع السياسي في الدولة المالية ذاتها.

انطلاقا من عدة إعتبارات ، وبناء على العديد من الأسباب والتي من بينها ما أسلفناه في هذا المطلب، تأتي محاولات احتواء النزاع في مالي من خلال الدبلوماسية الجزائرية ، وما يعرف بالوساطة. والجزائر لحد الآن تبذل جهودا دبلوماسية كبيرة على كافة المستويات، لإحتواء النزاع المتفجر.

أكد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بأن " الجزائر مستعدة لتقديم يد المساعدة لكل الأطراف، حتى نصل إلى حل أزمة مالي 100 بالمائة.[2] ووفقا لبعض التقارير، فقد إقترحت الجزائر، على حكومة مالي مبادرة سياسية تقوم على وقف إطلاق النار، وإنشاء مناطق محمية و أخرى منزوعة السلاح، وتأسيس صندوق دولي لإعادة إعمار إقليم أزواد ، بتمويل جزئي من الدولة الجزائرية.

[1] إدابير أحمد،**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الإعلام و العلوم السياسية، جامعة الجزائر03،2012،ص:136.

[2] - سليمان ح، مدلسي يعلن تأييد الجزائر لحل سياسي في شمال مالي،**جريدة الخبر**،العدد 6626، 15ماي 2012، ص،03.

قال الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، "**عبد القادر مساهل**" أن الجزائر على أتم الاستعداد لتعزيز علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فيما أكد "**كادري ديزيري ويدراوغو**"، رئيس لجنة الإيكواس، على الدور الحاسم للجزائر في العمل من أجل إيجاد تسوية للأزمة في مالي.[1]

بخصوص الساحل أوضح لعمامرة وزير الشؤون الخارجية، أن الجزائر مافتئت تقدم «دعمها ومساعدتها وتضامنها» مع دول المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الجفاف والمجاعة واللاّأمن والإرهاب والجريمة المنظمة. وأشار إلى أن أعمال الجزائر نابعة من «مبدا عدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، مع الحرص على عدم التخلي عن واجب مساعدة هذه الدول في حال تعرضها للخطر أو لتحديات أمنية كبرى.وأوضح قائلا، إن «الجزائر التي تتمتع بخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وقيادة مسار سياسي للمصالحة الوطنية، برزت كعامل استقرار طبيعي وحتمي في المنطقة، وهي تلعب دورا رياديا في تسوية الأزمات في كل من مالي وليبيا بفضل سياستها التضامنية، وسياسة حسن الجوار التي تروج لها دبلوماسيتها النشطة".

وأما بخصوص مالي، فقد ذكر الوزير بمختلف المبادرات الجارية ومخطط العمل السياسي والأمني والاقتصادي الذي تمت المصادقة عليه من خلال اتفاق الفرقاء الماليين خلال المفاوضات الأخيرة التي عقدت بالجزائر، في انتظار جولة جديدة من المفاوضات الموجهة لتعزيز «خارطة طريق» المفاوضات في إطار مسار الجزائر.كما أوضح أن "جهود الوساطة الجزائرية على رأس فريق مكون من العديد من الدول والمنظمات الإقليمية، توجت بخارطة طريق وإعلان وقف الاقتتال مهدا لمفاوضات جوهرية حول المسائل السياسية والمؤسساتية للدفاع والأمن وكذا حول جوانب تنموية وأخرى تخص الأوضاع الإنسانية والعدالة والمصالحة.

يعاني مالي منذ 2012 من انقسام حيث سقطت في أيدي الجماعات المسلحة ثلاث مدن تشكل ثلثي مساحة البلد و هي كيدال و غاو و تومبوكتو و جزء من موبتي. و كان الرئيس المالي ابراهيم بوباكار كيتا قد طلب خلال زيارته إلى الجزائر في يناير الفارط من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة المساعدة من الجزائر من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة في مالي.[2]

[1] - ناصر م ، **دور الجزائر الحاسم في تسوية الأزمة في مالي**،تاريخ الإطلاع **2014/05/27**،**21:38** على الموقع:
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/17908.html

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،**حل الأزمة في مالي : جهود جبارة للجزائر من اجل تسهيل الحوار بين الماليين**،الإثنين, 16 حزيران/يونيو 2014 15:20

و استجابة لهذا الطلب نظمت الجزائر منذ يناير الفارط (2014)، سلسلة من اللقاءات تهدف إلى استئناف مسار المشاورات التمهيدية مع مختلف أطراف شمال مالي المعنية بالنزاع من أجل توفير الشروط الكفيلة بإطلاق حوار شامل. و كانت أول ثمرة لهذه الجهود توقيع ثلاث حركات من شمال مالي على أرضية أكدوا من خلالها "احترامهم التام" للوحدة الترابية و الوطنية لمالي.

و يتعلق الأمر بالحركة العربية للآزواد و التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة حيث التقى ممثلو هذه الحركات من أجل إطلاق الحوار بين الشامل بين الماليين و إنهاء الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعصف بهذا البلد المجاور للجزائر.

و تحدد الأرضية الموقعة بالجزائر الخطوط العريضة لعملها المشترك الذي سيكون بالنسبة للحركات الموقعة و حكومة باماكو مثابة قاعدة في إطار كل مسعى يهدف إلى البحث عن حل سياسي "سلمي نهائي" لهذه الأزمة التي تعد حسب المختصين وليدة مرحلة سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا. و في التاسع من يونيو 2014، وقعت الحركة الوطنية لتحرير الأزاواد و المجلس الأعلى لتوحيد الآزاواد و الحركة العربية للآزاواد اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة على "إعلان الجزائر" الذي أكدت من خلاله مجددا إرادتها في العمل على " تعزيز ديناميكية التهدئة الجارية" و مباشرة الحوار "الشامل" بين الماليين.[1]

و حظيت جهود الجزائر التسهيلية من أجل تسوية الأزمة في مالي بمساندة الحركات المسلحة المالية و حكومة مالي و كذا بعثة الأمم المتحدة إلى هذا البلد. و كانت حكومة مالي قد أكدت أنها سجلت بارتياح توقيع الاعلان المشترك يوم 9 يونيو 2014 بين ثلاثة حركات مسلحة من شمال مالي بالجزائر العاصمة وقدمت شكرها للرئيس بوتفليقة على جهود التسهيل التي بذلتها الجزائر.

و جاء في بيان للحكومة المالية أن "حكومة جمهورية مالي قد سجلت بارتياح توقيع اعلان مشترك من طرف ثلاث حركات مسلحة من شمال مالي يوم 9 يونيو 2014 بالجزائر العاصمة".و قدمت الحكومة المالية شكرها للجزائر رئيسا وحكومة و شعبا على جهودها لتسهيل الحوار الشامل بين الماليين من اجل التوصل الى حل شامل ودائم للازمة في شمال مالي".و أكد الموقعون على إعلان الجزائر مساندتهم و دعمهم لجهود الجزائر في "تعزيز ديناميكية التهدئة الجارية في المنطقة".

[1] وكالة الأنباء الجزائرية نفس المرجع.

و أكدت الجزائر التي أعربت عن ارتياحها للتوقيع على أرضية بالجزائر من قبل ثلاث حركات من شمال مالي أنها ستواصل دعمها "الفعال" لأية مبادرة تهدف إلى ايجاد حل سلمي للأزمة التي تعصف بشمال مالي حسبما أكده بيان لوزارة الشؤون الخارجية.[1]

المطلب الثاني: الدور الجزائري في الأزمة الليبية

إن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره. فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.

فلقد فتحت الأحداث الأخيرة في ليبيا الأبواب على مصراعيها أمام الجزائر، لتلعب دوراً محورياً في حل الأزمة التي يعاني منها البلد الجار، معروف تقليدياً عن الجزائر أنها تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية لدول أخرى، إلا إذا تعلق الأمر بتحديات أمنية وسياسية مباشرة، ويكون التعامل، حينها، عبر وسائط مختلفة، تراوح بين مقاربات التوسط إلى تقديم الدعم المتنوع لأطراف بعينها، بإيجاد مبرر أخلاقي أو مصلحي تاريخي وجغرافي من الدرجة العالية، مثل وضعية الجزائر في قضية الصحراء الغربية.[2]

من المهم للجزائر، على المدى البعيد، أن لا تبقى ليبيا بيئة لاحتضان المجموعات المتطرفة، خصوصاً أن هناك مشروعاً مضاداً للمسعى الديمقراطي، يبحث عن حلول سريعة في ليبيا، للاستفادة منها داخلياً. والنتيجة ستكون تشجيع الخلايا النائمة للتطرف، على البقاء فترة أطول في العمق، حتى إن اختفت عن السطح مؤقتاً بجهد عسكري غير متوازن.. فيمكن للجزائر أن تسهم جدياً في ترجيح كفة ما يخدم ليبيا والمنطقة،ولا يتسنى ذلك إلا من خلال مبادرة التسوية السلمية اللإخوة الأشقاء الفرقاء الليبيين.

كشف جون كيري حول موضوع الأزمة الليبية عن مبادرة تشمل "عدد صغير من الدول"، قائلا "الأيام المقبلة سوف استضيف اجتماعا مصغرا حول الدور المحوري في حل الأزمة الليبية، نحن نعلم أن الجزائر لا

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

[2] - سليم عبد الله الحاج، **الدور الجزائري في ليبيا**،2 تاريخ الإطلاع03/02/ 2015، 07:00على الموقع:http://www.alaraby.co.uk/opinion

تزال تواجه تحديات حتى اللحظة، وهي تمتلك علاقات مهمة، ونحن نريد أن نقدم الدعم لبعضنا البعض وأن نعمل بصورة مشتركة.[1]

يدخل هذا التحرك ضمن ما يصفه الكثير من المراقبين بتنافس محاور يجري بين كل من مصر وفرنسا من جهة والجزائر والولايات المتحدة من جهة أخرى، ففيما يتحمس المحور الأول لاستعمال الوسائل العسكرية لإنهاء الفوضى التي يشهدها هذا البلد منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011، فيما لا تجد الجزائر والولايات المتحدة في التدخل العسكري حلا للأزمة، فالجزائر متحفظة من هذا الحل بصورة مبدئية نظرا لإثارة السلبية في المستقبل، أما واشنطن فهي منشغلة بالعديد من الأزمات الدولية الأخرى خاصة مكافحة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لذا فهي لا تريد فتح جبهة أخرى في المغرب العربي.

وبالعودة إلى التصريحات التي أدلى بها العديد من المسؤولين الأوربيين خاصة الفرنسيين والبريطانيين حول الدور المحوري للجزائر في فك طلاسم الأزمة الليبية, نصل حتما إلى قناعة أن الجزائر هي المؤهلة أكثر من غيرها لقيادة وساطة بين الفرقاء في ليبيا, فهي الوحيدة التي ظلت محايدة ولم تدعم أي طرف من أطراف الصراع على الطرف الأخر, خلافا ربما لمصر أوحتى للمغرب البعيد جغرافيا وغير المعني مباشرة بما يجري في ليبيا [2].

شدد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا "**برناردينو ليون**" على ضرورة عمل الأطراف الليبية على حل الأزمة والتي لا يكون إلا باعتماد سياسة الحوار من أجل تجاوز المشاكل العالقة. [3]

وفي هذا الإطار تحدث ليون الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا عن الدور الجزائري في المنطقة ومساعيها للتقريب بين الفرقاء الليبيين وقال "أعتقد أن جهودها تتضاعف. ولدي أمل بأن تسير في الاتجاه الصحيح وتتطابق مع جهود الأمم المتحدة". في حين اعتبر مسؤولية الأمم المتحدة في التأسيس لقواعد هذا الحوار، وتوفير الظروف السانحة له والذي لا يكون إلا بوضع كل طرف لشروطه ومطالبه من الطرف الآخر وهو ما سيسمح بحصول كل طرف على ما يصبو إليه من المفاوضات.

---

[1] - علي العقون، **تنسيق جزائري - أمريكي ضد الحل العسكري في ليبيا**، تاريخ الإطلاع2014/09/19، على الموقع:
http://www.elbilad.net/article/detail?id=19971

[2] - مصطفى ح، **نجاح دبلوماسي يؤهل الجزائر للوساطة في ليبيا**، تاريخ الإطلاع2014/09/09على الموقع،
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/23260.html .2015/02/03

[3] - عادل خالدي، برناردينو ليون، **مبادرة الجزائر لحل الصراع في ليبيا هي الطريق الحيد لحل الأزمة**، تاريخ الإطلاع2014/10/09على الموقع:
http://www.elwatanmedia.com/ar/?p=4094 2014/12/06 .

وذكر السيد الرزقي الممثل الخاص لرئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي لدى ليبيا في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية على هامش اليوم الثاني من أشغال الملتقى الثاني رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا أن "المبادرة الجزائرية تلقى دعم وترحيب العديد من الجهات الدولية فضلا عن الأطراف الداخلية في ليبيا".[1]

أكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة أن الأشواط التي قطعت يوم الثلاثاء 2015/04/15 خلال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي، بين قادة الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين "واعدة". وبهذه المناسبة أشاد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بكل القوى و الشخصيات الليبية الذين جاؤوا "في جولتهم الثانية" للتمكن من الحديث معا "بهدوء" و" رصانة" عن "مقتضيات مصالحة وطنية و تشييد هيئات ديمقراطية قصد تمكين ليبيا من إحداث قطيعة نهائية مع ماض أليم". وأجمع المشاركون في هذا الحوار الذي تم إطلاقه برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ضرورة إيجاد حل سياسي و سلمي "يمكن ليبيا من استعادة السلم و الاستقرار"[2]

المبحث الثالث: تنافس القوى الكبرى على الجزائر

المطلب الأول: التنافس الفرنسي الصيني على الجزائر

تهتم العلاقات الاقتصادية كمقترب علمي في حقل العلاقات الدولية– بدراسة وتحليل التفاعل بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول، وتنشأ هذه العلاقات نتيجة لقيام التبادل التجاري؛ أو نتيجة لحركية عناصر الإنتاج.

في هذا السياق ، ارتأينا أن نقوم بتحليل وتفسير العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي كنموذج. وبالأخص مع الدول الثلاث: المغرب، الجزائر و تونس. فالعلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المغاربية الثلاث لا زالت في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات : المبادلات التجارية–الاستثمار... فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والأمريكي، يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الثلاث لها دلالة متميزة.

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الليبية ،**المبادرة الجزائرية تحظى بترحيب العديد من الأطراف الداخلية في ليبيا**، الأربعاء, 10كانون1/ديسمبر 2014 15:57.

[2] - موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **تسوية الأزمة في ليبيا الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة "واعدة"**،تاريخ الإطلاع 2014/05/01، على الموقع:

http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx،**2015/04/15**

إن العلاقات الصينية– الجزائرية والتي تتصف بالتميز التاريخي، إذ تعتبر الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، وقد ساهم العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين الذي انطلق ديبلوماسيا في 20 1958 قبل استقلال الجزائر،بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والجمهورية الصينية، وزادت العلاقات الثنائية بين البلدين تقدما منذ استقلال الجزائر عن الاحتلال الفرنسي سنة 1962، في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية مما أهلها لتصبح الأفضل مغاربيا. ويمكن إبراز أهم محطات العلاقات الاقتصادية– الجزائرية فيما يلي : [1]

1/– زيارة الرئيس الصيني(**Jiang Zimen**) للجزائر سنة 1999.

2/– استثمار الصين لرئاسة الجزائر للإتحاد الإفريقي في التسريع بانعقاد المنتدى الصيني– الإفريقي بالعاصمة الصينية بكين سنة 2000 بحضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

3/– زيارة الرئيس الجزائري للصين سنة 2000 .

4/– زيارة الرئيس الصيني (**Hu Jintao**)للجزائر في فبراير 2004، وقد أسفرت هذه الزيارات المتبادلة عن تأسيس لتعاون اقتصادي،تجاري،علمي،ثقافي وتقني، تسعى الجزائر للاستفادة من التنافس بين الصين الممون الأول للبلاد والتي استوردت سنة 2013 بقيمة 55 مليار دولار، وفرنسا التي اختتم وزير خارجيتها الاثنين 09 يونيو 2014 زيارة للجزائر استمرت يومين لتاكيد ضرورة الحفاظ على المكانة الفرنسية الشريك الاقتصادي الاول. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال لقائه وزير الصناعة الجزائري عبد السلام بوشوارب "في مجال الاقتصاد يجب ان نذهب بعيدا لان فرنسا تريد ان تبقى الشريك الاقتصادي الاول للجزائر"، معتبرا ان "الجزائر ليست سوقا ولكنها شريك فعلي."

واشار وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة إلى "محاولة الحصول على تنافس كل الشركاء لكي تنصب مساهمتهم في فائدة الجزائر."حيث أصبحت الصين الممون الأول للجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2013 متجاوزة فرنسا الممون التقليدي الأول للجزائر منذ عدة سنوات. وبلغ حجم واردات

[1] - عبد الرحمان الشعيري، **منظور العلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية** ، تاريخ الإطلاع 2014/10/20،على الموقع:
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/yQ4Af4S6utQ/o7RGlR3oXxkJ.

الجزائر للصين السنة الماضية 6,82 مليارات دولار، مقابل 6,25 مليارات دولار لفرنسا التي تحافظ على مكانتها كأول مستثمر في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز وثالث زبون لها.[1]

واستوردت الجزائر خلال سنة 2013 اكثر من 55 مليار دولار من السلع مقابل صادرات بلغت 63,5 مليار دولار معظمها من النفط والغاز او المنتجات النفطية، علما بان اهم ما تستورده الجزائر هو الحبوب والحليب والادوية والسيارت.[2]

وأكد وزير الشؤون الخارخية رمضان لعمامرة أن الجزائر تريد أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد منتج– تحتاج أكثر إلى خبرة في التكنولوجيا والإدارة.

وفي التنافس الفرنسي الصيني في مجال التجارة، فقد خسرت شركة توتال(total)الفرنسية في مارس/آذار الماضي 2013، صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار لبناء مصنع للغاز لصالح شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك". وكانت الشركتان وقعتا في 2007 عقد إنشاء المصنع، لكن المفاوضات بشأن سعر الغاز أجهضت المشروع. ورفضت المجموعة الجزائرية الموافقة على طلب توتال (total) تخفيض سعر الغاز الذي ستتسلمه في إطار هذا المشروع.

في المقابل، حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار، مما جعل الجزائر أكبر سوق في أفريقيا لشركات البناء الصينية وأحد أهم الأسواق في العالم، بحسب البنك الأفريقي للتنمية.

و قد شرع السيد يو زهانغشنغ رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني ، أمس السبت 2014/11/01، في زيارة تدوم ثلاثة أيام إلى الجزائر على رأس وفد هام تهدف إلى "تعزيز العلاقات الصينية – الجزائرية و تدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة القائمة بين البلدين".[3]

[1] - فاروق بطيش، **الجزائر تسعى للاستفادة من التنافس الفرنسي الصيني**، تاريخ الإطلاع، 09 /07/ 2014،على الموقع:
https://maktoob.news.yahoo.com/

[2] - قناة الجزيرة، تقرير محمود الكن،**تنافس فرنسي صيني على تعزيز العلاقات التجارية بالجزائر**،تاريخ البث،10/يونيو 2014،على الموقع:
http://ajvod-env-dev.elasticbeanstalk.com/channels/ara/videos.

[3] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **رئيس الجمهورية يستقبل رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني**، تاريخ الإطلاع 2014/11/02،على الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2635.aspx.

ولتفعيل هذا التعاون تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق و عقدين و مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة و المناجم و السياحة يوم الثلاثاء في بكين بمناسبة المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة و الاستثمارات. وقد وقعت هذه الوثائق بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال الذي يقوم بزيارة رسمية للصين نهاية أبريل 2015تدوم أربعة أيام بدعوة من نظيره الصيني لي كيكيانغ.[1]

وعليه تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب (اينور) و المؤسسة الصينية ان اف سي يتضمن استغلال منجمي الذهب بتيراك و تمسماسة (ولاية تمنراست) و بروتوكول اتفاق أخر بين شركة الاستثمار الفندقي و شركة شاينا ستايت كستركسيون انجينيورينغ كوربورايشن (CSCEC) لإنشاء شركة مشتركة في مجال انجاز المنشآت الفندقية و السياحية.

كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني كونكا في مجال الإلكترونيك فيما وقعت شركة بومار عقد شراكة مع شنزن تي سي كا تكنولوجي ال تي دي لإنتاج التلفزيونات و اللوحات الالكترونية و الحواسيب.

وفي مجال الحديد و الصلب وقعت شركة مونتازا عقد شراكة مع شركة ترانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل يتضمن انجاز مصنع للفولاذ و وحدة للخرسانة و أخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن لكل واحدة.

وفي مجال الصناعة الميكانيكية تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة ألجيماتكو و شركة ليوغونغ ماشين ري لانجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة فيما وقع مجمع دندوني مع شركة شانتوي لصناعة الآلات لانجاز وحدة للصناعة الميكانيكية.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، نفس المصدر،تاريخ الإطلاع،2015/04/20، على الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx،2015/04/15

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الأمريكي على الجزائر

على الرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن في المغرب العربي بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، واختلاف طرق معالجة هذه القضايا الأمنية و القتصادية، إلا أنه هناك نوع من التنافس بين البلدين.[1]

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا ، منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، والتي تعززت أكثر بعد أن وقع الطرفين في جويلية 2001على اتفاق إطار حول التجارة أو لاستثمار، فالهدف من هذا الاتفاق هو مضاعفة حجم التبادل التجاري وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية.[2]

أ/ مبادرة ايزنستات:

تعتبر مبادرة ايزنستات* احد اطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينات تحديدا حيث حسدت على المستوى الاقتصادي عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة منذ منتصف التسعينات. وقد شكلت إيزنستات البديل الإقليمي لإستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها.[3]

كما إن مبادرة إيزنستات الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الاورو مغاربية مسار برشلونة والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه إن تكتفي بدور الملاحظ مما دفع بالجانب

* في 8 يونيو/حزيران 1998، أعلن، وزير المالية المساعد في عهد الرئيس بيل كلينتون ستيوارت أيزنستات من تونس قيام مبادرة الشراكة الأميركية – المغاربية التي حملت لاحقا اسمه. في هذه المناسبة، حدد المسئول الأميركي الأهداف، كذلك الآليات والأدوات التي ستساهم في تحقيق هذا الانجاز هذه العملية التي راهنت عليها واشنطن لمنافسة مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.

[1] - Aomar Baghzouz ," la rivalité américano – européenne au Maghreb" , dans : **Abdennour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ?**, p 101.

[2] - Yahia H .Zoubir , "American policy in the maghreb : the concept of a new region " , **working paper** , the instituteArea : Mediterranean & Arab World , in 24 July 2006 , p 04 .

[3] - ريمة كاية،**العلاقات الأمريكية الإفريقية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة،2011،ص 155.

الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الإطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة من خلال طرح مبادرة الشراكة أكثر فعالية وسريعة المردود على حد تعبير الأمريكيين .[1]

ب/ القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (USAFRICOM) :

هي وحدة مكونه من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية في أفريقيا عدا مصر، حيث تقع في نطاق القيادة المركزية الأمريكية .وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في 1 أكتوبر 2007,، كفيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا, والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة أفريقية. وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في 1 أكتوبر 2008 .

وعن مهام هذه القيادة الجديدة، ستكون مهمتها زيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الأفريقية، فإن (أفريكوم) ستعطي أيضًا الولايات المتحدة مزيدًا من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في أفريقيا[2].

و في إطار مشاوراتها مع صناع القرار السياسي، أعربت القيادة العسكرية الأمريكية لافريقيا (أفريكوم) عن أملها في تعميق علاقاتها أكثر مع الجزائر والاستفادة من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، حسبما أعلنه مساعد رئيس هذه الهيئة، فيليب كارتر، بالجزائر.[3]

حيث أكد وزير الشؤون الخارجية رمظان لعمامرة و وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين و توسيعه ليشمل مجالات أخرى. و في هذا الصدد أوضح لعمامرة أن الجزائر " مستعدة لتوسيع تعاونها مع الولايات المتحدة بهدف إدراج مجالات غير مكتشفة إلى حد الآن مع تعزيز تلك الموجودة حاليا" مشيرا إلى أن ذلك يمثل "إحدى أولويات و مهام الحوار الاستراتيجي."

إن الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية تخطط للارتقاء بعلاقاتهما إلى درجة تكون في مستوى تطلع الحوار الاستراتيجي الذي وضع لبناته الأولى الرئيسان عبد العزيز بوتفليقة و باراك أوباما في 2012 و قد

[1] - ريمة كاية، المرجع السابق، ص165.

[2] - موقع الإذاعة الجزائرية، **أفريكوم تدعو إلى تعميق العلاقات مع الجزائر والاستفادة من خبرتها في مكافحة الارهاب**،تاريخ الإطلاع2015/02/04 ،15:08،على الموقع:**http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150204/29251** .

[3] - موقع الإذاعة الجزائرية، نفس المرجع.

تلته ندوتان كانت ثالثتهما المنعقدة يوم الأحد 2015/04/12 بواشنطن حيث قاد الوفد الجزائري وزير الخارجية رمظان لعمامرة.[1]

و طبقا للخط الذي ترسمه الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية المبنية على تنمية و تطوير مصالحها تعمل إدارة كتابة الدولة للشؤون الخارجية سواء في عهد "**هيلاري كلينتون**" أو "**جون كيري**" على تعميق مضمون زيارات الوفود الأمريكية على مستوى عالٍ و هي الزيارات التي عمّقت العلاقات من خلال إرساء حوار إستراتيجي بين البلدين. تنعقد جلسات هذا الحوار دوريا في الجزائر و واشنطن من أجل بحث كل سبل التعاون الثنائي في جميع المجالات و أيضا تحديد موقف كل منهما من الأحداث الدائرة في العالم و تقريب وجهات نظرتهما لها. و كان أول اجتماع لهذا الحوار نظم في أكتوبر 2013 بواشنطن خلال الدورة الخامسة للحوار العسكري المشترك الجزائري الأمريكي في حين احتضنت الجزائر الدورة الثانية منه في أبريل 2014 و تلتها الدورة الثالثة في أبريل 2015، في واشنطن.

و تمثل الجزائر أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ويرجع ذلك بشكل كبير إلى قدرتها على استئصال النفوذ المتنامي لما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و الجماعات الإرهابية بشكل عام بعد التجربة التي اكتسبتها في مجال مكافحة هذه الظاهرة. و يصبو البلدان التقدم في النهاية نحو شراكات أكثر أهمية تمس كل الجوانب .

و لعل البند الذي لا يقل أهمية في مسار هذا الحوار هو قيمة الجزائر كشريك في مكافحة الإرهاب على جميع الأصعدة و إرساء الاستقرار في المنطقة من خلال جولات الوساطة التي تعقدها لإحلال الحوار في بلدان النزاعات و في تقدير أمريكا أن الجزائر التي لعبت دوراً في مكافحة الإرهاب وإضافة إلى كونها بلداً عضواً في برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب العابر للصحراء تعد شريكاً قوياً في مجال مكافحة التهديدات الإرهابية ؛ وبرز دورها الأساسي ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (المبادر به في نيويورك سنة 2011) لتوحيد وجهة نظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد استراتيجيات فعالة ضد عمليات الاختطاف مقابل فدية التي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعات المتطرفة في شمال إفريقيا.[2]

---

[1] - فاطمة شمنتل، **الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي**، تاريخ الإطلاع 2015/04/12،على الموقع:

http://www.eldjoumhouria.dz/Article.php?Today=2015-04-12&Art=9359

[2] - فاطمة شمنتل، المرجع السابق.

خـلاصـة الفصل الثاني:

بالرغم من النوايا الطيبة التي صاحبت مشروع الشراكة الأورومتوسطية الطموح ، إلا أن أغلب الشركاء يقرون اليوم بأنه يواجه العديد من المشاكل و التحديات و التهديدات العابرة للحدود كمشكلة الهجرة غير الشرعية و الاقليات، والجريمة المنظمة. و من خلال المشاريع الشراكة و التعاون التي تم طرحها من الطرف الشركاء المتوسطين، التي تعتبر العامل الأساسي في التقارب بين الضفتين و بين الجزائر و فرنسا بالخصوص، بالإضافة إلى دخول فاعل ثالث ألا وهو الطرف الأمريكي و الصيني، الذان اعتبرتهما فرنسا منافسين لها على الجزائر.

إن عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني، أدى إلى صعوبة كبيرة في التحكم في منطقة الساحل الإفريقي، كل المجهودات المبدولة من طرف البلدين تعبر عن مصالح مشتركة أو نقاط خلاف بينهما يحاول الطرفان الجزائري و الفرنسي توطيدها أو تقريب من جهات النظر حول النقاط الخلاف، سواء كان ذالك عن طريق آليات التسوية السلمية لفض النزاعات، أو عن طريق الشراكة و التكامل الوظيفي في إطار المبادرات و الإتفاقيات الدولية الثنائية و الجماعية.

الفصل الثالث

معوقات المعطلة للتقارب الجزائري الفرنسي

المبحث الأول: نقاط التقاطع السياسات الجزائرية الفرنسية تجاه القارة الإفريقية

المطلب الأول: دور السياسة الجزائرية في إفريقيا

المطلب الثاني: التوجهات السياسة الفرنسية الجديدة في إفريقيا

المبحث الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: العوائق السياسية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: العوائق الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث:المنظور الجزائر و فرنسا في القضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: المنظور الجزائر و فرنسا في القضية الفلسطينية

المطلب الثاني: المنظور الجزائر و فرنسا في قضية الصحراء الغربية

الفصل الثالث: معوقات التقارب الجزائري الفرنسي

بعد التعرض لمجالات التقارب الجزائري الفرنسي بالتفصيل، نلقي نظرة على الجهة المعاكسة والمتعلقة بمعوقات والتهديدات المعطلة للتقارب بين البلدين. لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التقارب، ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين، ولتسهيل دراسة هذه العقبات فقد تم تقسيمها إلى ثلاث نقاط، عولجت كل منها في مبحث مستقل، ويتعلق المبحث الأول بنقاط التقاطع السياسات الجزائرية الفرنسية فى القارة الإفريقية، ويتناول المبحث الثاني المبحث الثاني المبادرات الإفريقية الجديدة لتنمية إفريقيا

ويتناول المبحث الثالث أهم الاختلافات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر و فرنسا إقليميا ودوليا، ونخص بالذكر قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، والتي يسجل البلدان بشأنهما مواقف غير متوافقة. وفي النهاية الفصل نضع خاتمة تضم أهم النقاط التي من شأنها أن تعيق التقارب الجزائري الفرنسي.

المبحث الأول: نقاط التقاطع السياسات الجزائرية الفرنسية في القارة الإفريقية

المطلب الأول: دور السياسة الجزائرية في إفريقيا

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.[1]

إن هذه المبادئ تم إعطاؤها أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات

[1] موقع، المجلس الدستوري الجزائري،**الفصل السابع ،مبادئ السياسة الخارجي**ة، تاريخ الإطلاع 2014/02/07، من الموقع:
http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm

الإخاء والتعاون وحسن الجوار.[1] من خلال هذه المبادئ يتسنى لنا تفسير السياسة الجزائرية تجاه القارة الإفريقية.

ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية (خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا) ولأهميتها في الإستراتيجية، الأوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانيات وقدرات[2]، والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين وأوربا وإفريقيا جنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية.

بعد انفجار الوضع سنة 1990أدركت الجزائر أن تطورات في الوضع تنذر بتهديد قوي للأمن القومي الجزائري، ولذلك أولت اهتماما شديدا لمنطقة الجنوب، ولأول مرة يجتمع مجلس الحكومة في ولاية من ولايات الجنوب (أدرار في 12جانفي 1995، كما تم إنشاء صندوق تنمية الجنوب و إعداد برنامج للتنمية فيه، وتم تخصيص 35مليار لتمويل المشاريع السياحية والري إضافة إلى إصلاح إداري جزئي جعل كلا من تمنراست و إليزي ولايتين. وبالموازاة مع هذا قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق لتسوية النزاع، إلا أن التدخل الفرنسي والليبي القوي جعل من الوساطة الجزائرية في موقف ضعف خصوصأ وان الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها، ولذلك فإن الجزائر لما قدمت وساطتها بين حكومة النيجر والمتمردين لم تسمح لها فرنسا أن تستحوذ على الملف لوحدها أو تفرض تصورها في الموضوع، وذلك بحكم النفوذ الفرنسي في النيجر إلى درجة أن فرنسا ظلت تغير حكام النيجر الذين يعاكسون مصالحها عن طريق الانقلابات، وإضافة إلى عدم ترك الجزائر أن تستحوذ على ملف الوساطة فان فرنسا أشركت بوركينافاسو في الموضوع قصد إضعاف الوساطة الجزائرية أكثر وتمييع جهود التسوية.[3]

أما فيما يخص الوساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي وبحكم العلاقات الممتازة بينهما، فإن الجزائر استطاعت في الجولات الأولى تنظيم المفاوضات على التراب الجزائري (جانت، تمنراست) مع حضور النيجر وليبيا، نظرا لان علاقة هذا الأخيرة بالموضوع قوية، إلا أن فرنسا استطاعت مرة أخرى أن

[1] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة ،2011، ص 33.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005ص15.

[3] سليم العايب، نفس المرجع ،ص 144.

تميع جهود هذه الوساطة بمشاركتها في الموضوع إضافة إلى إقحام موريتانيا كذلك، ولذلك فان حجم الدور الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق التي تحمل دلالات تهديدا اقوي في العمق للأمن القومي الجزائري كا ن ضعيفا بحكم الوضع الداخلي وما تلاه من تشويه سمعة النظام، إضافة إلى التدخل الخارجي الفرنسي القوي المبني على نفوذها القوي في المنطقة.[1]

اهتمت الجزائر أساساً بالدوائر المغاربية العربية والإفريقية التي تعدها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دوراً بارزاً، وعلى الرغم من تمتعها بشريط ساحلي يبلغ طوله ألف ومائتي كلم (على حدودها الشمالية)، ظل المتوسط لسنوات البعد الغائب في دوائر أمنها القومي، هذا ما يفسر عدم الاكتراث الإستراتيجي بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي لعاملين أساسين :

أولهما، ثقل الماضي التاريخي (الغزوات المتتالية والاستعمار الفرنسي). وثانيهما، حجم التهديد البري على الجناح الغربي الذي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسر تحركها الجيوسياسي إفريقية نظراً لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيتي الحدود مع المغرب والصحراء الغربية).[2]

المطلب الثاني: التوجهات الفرنسية الجديدة في إفريقيا

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد, وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في القارة الإفريقية.

وفي مواجهة هذه المستجدات، حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا. تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية؛ في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنَّعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية. أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية[3].

[1]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق،ص215.
[2]- عبد النور بن عنتر المرجع السابق، ص 155.
[3]- إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو 2001، ص 08 .

أقر كل من الرئيسين الفرنسيين ساركوزي وهولاند بأن أفريقيا تمثل ساحة السياسة بامتياز. وتلعب العوامل السياسية الداخلية في فرنسا، دورا أكبر في تحديد توجهات أي الرئيس المنتخب تجاه أفريقيا بالإضافة إلى دور الجمعيات غير الحكومية المرتبطة في نشاطاتها بدول القارة الأفريقية والجالية الأفريقية الكبيرة المقيمة بفرنسا. وعرفت الحملات الانتخابية المتباينة لكل من ساركوزي وهولاند تكاملا عجيبا في المصالح السياسية لكليهما مع رغبتهما في كسب ود الرأي العام. وكان ساركوزي قد أعلن في 2007 عن نيته انتهاج سياسة "التطبيع" المتدرج تجاه أفريقيا وإدارة العلاقات مع القارة. وفي فترة حكمه تركزت السياسة الخارجية، وخاصة المتعلقة منها بالشأن الأفريقي، داخل قصر الإليزيه.

أما الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند فقد اضطر إلى التركيز على الشأن الأفريقي بسبب الأزمة في مالي باعتبارها تهديدا مباشرا لمصالح فرنسا القومية في أفريقيا. وهو ما دفعه إلى إرسال وحدات قتالية فرنسية لوقف زحف الجهاديين وإنهاء احتلالهم لشمال مالي. و بذلت إدارة الرئيس الفرنسي **هولاند** جهودا حثيثة لإعادة صياغة التدخل والارتباطات الفرنسية بدول أفريقيا جنوب الصحراء، ولم يكن ذلك تغييرا في فحوى السياسة الفرنسية بقدر ما كان تحولا ثقافيا ومؤسساتيا في طريقة إدارة الحكومة الفرنسية لعلاقتها مع أفريقيا. وقد يعجّل التدخل العسكري في مالي بإعادة تشكيل الإطار الثقافي والسياسي للتدخل الفرنسي في أفريقيا سواء من الناحية العسكرية أو السياسية الشاملة[1].

وفي ما يتعلق بملف الأمن والسلام في أفريقيا، أكد "هيغو **سعاده**" المكلف بتنظيم قمة " فرنسا–أفريقيا"، المخصصة للأمن والسلم خلال أعمالها الجمعة 6 ديسمبر/كانون الأول 2013، أن فرنسا تعلمت كثيرا من حرب مالي ومما يحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن كل الأحداث التي عرفتها منطقة الساحل مؤخرا، مشيرا أن الأفارقة يريدون اليوم حل مشاكلهم السياسية والأمنية بأنفسهم دون تدخل أية جهة أجنبية. وأكد أن فرنسا ستشجع كل مبادرة تسير في هذا الاتجاه وستقدم الدعم التقني و اللوجستي اللازمين من أجل خلق قوة عسكرية أفريقية قادرة على التدخل لإنهاء الصراعات المسلحة وفرض الأمن في كافة بلدان القارة.

وفي المجال الإقتصادي، نوهت خلال هامش قمة "فرنسا إفريقيا" (Françafrique)، وزارة الاقتصاد بباريس حيث شارك فيها ما يقارب من 600 مستثمر أفريقي وفرنسي ووزراء اقتصاد حوالي 40 دولة أفريقية لبحث الصيغ الجديدة التي يمكن بموجبها تجسيد الشراكة بين الجانبين. وفي ختام أعمال الندوة، تعهد الرئيس

[1] سليم بن عباس،السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولاند، **جريدة بيان اليوم**، تاريخ الإطلاع 2013/09/06 على الموقع: **http://www.bayanealyaoume.press.ma**

فرانسوا هولاند، الذي ألقى خطابا طغى عليه الجانب الاقتصادي، بمضاعفة المبادلات التجارية بين فرنسا وأفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال الرئيس الفرنسي هولاند: "لقد دقت ساعة أفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية أن لا تتردد في الاستثمار في هذه القارة. بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل[1]".

المبحث الثاني: عرقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر وعلى الرغم من كل التدابير و الإجراءات و السياسات الرامية إلى إستقطات الإستثمارات الأجنبية المباشرة تظل من الدول الأقل جذبا لها، وهذا ماأكد عليه التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي سلومبرغر لعام 2004.

وعليه سوف نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على واقع الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ذكر أهم المعوقات التي تعترض سبيله و يمكن تقسيم هذه المعوقات الى معوقات سياسية و معوقات إقتصادية.

المطلب الأول:العراقيل السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قد عرِف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات؛ و هو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال و التحرر من الاستعمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستعمار. و تم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية و بسط سيطرة القطاع العمومي عليها و تهميش و تحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال[2].

و لقد خضع النشاط الاستثماري للأجانب في الجزائر خلال الفترة1963-1983 إلى الترخيص المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، و بعد صدور القانون 82-13 ، صار هذا الترخيص المسبق يمنح

[1]- فرانس 24، قرارات قمة في الإليزيه لبعث روح جديدة في العلاقات الفرنسية – الأفريقية تاريخ الإطلاع 2014/02/00،على الموقع:
http://www.france24.com/ar/2013-12-06.

[2] مصباح بالقاسم، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود مالية، كلية الإقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر 2006.ص72.

* جاء في المادة رقم 22 من القانون رقم 82- 13 لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51 %.و هذا يعني أن نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا يمكن أن تتجاوز 49 %انظر الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 31.08.1982، ص111.

من خلال الموافقة، بقرار وزاري مشترك، على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري و الأجنبي. و من البديهي أن مثل هذه الإجراءات تطيل مدة الحصول على الترخيص للشروع في انجاز مشروع استثماري يقوم به طرف أجنبي أو يشارك فيه*

يعتبر الإستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن إنعدامه يعتبر اكبر عقبة أمام عزوف عن هذا النوع من الإستثمار، وتعتبر عشرية التسعينيات التي عرفتها الجزائر و التي عرفت بالعشرية السوداء، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب التي هددت كل مؤسسات الدولة.

على الرغم من ان الجزائر عرفت استقرارا سياسيا و أمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، و الذي ركزت سياسته على إعادة الأمن و الإستقرار للبلاد و ذلك من خلال

الوئام المدني و المصالحة الوطنية، إلا أن بوادر الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة و هذا نظرا لتدخلات و الشكوك التي مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب.

و من جهة أخرى فإن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الإقتصادية تتأثر تأثيرا مباشرا بالقرارات السياسية الفوقية.

و بالنظر إلى القوانين و التشريعات نجدها هي أيضا بعدم الإستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين، و التغييرات في القوانين، وكذلك المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء و الفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقا من العوائق التحول دون إقبال المستثمرين الأجانب أو المحليين على الإستثمار[1].

[1] مصباح بالقاسم، المرجع السابق، ص101.

المطلب الثاني: العراقيل السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر الى حجم الاقتصاد الذي تطمح اليه البلاد ويعزى هذا القصور في نظرهم الى ما يلي:

- البروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.

- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.

- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.

- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة المشروع المراد استثماره).

- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك.

- الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطئها.

- استغراق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح في ثلاث أشهر في تونس وأربع أشهر في المغرب.

كما تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر حيث "تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنتا بدول الجوار المغاربي وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراءا مختلفا بينما في المغرب يمر المستثمر والمقاول بـ 05 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا أي 07 مراحل وخطوات إدارية كما نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى يتراوح مابين 2 و 20 يوم أي أن المستثمر المقاول الراغب في الاستثمار وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح مابين350 و 360 يوم لتجسيده بينما المتوسط في المغرب مثلا أقل من75 يوم بمتوسط 10إلى

11يوما أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوما علما بأن المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فأنها تقدر مدة المعالجة ب 56 يوما.[1]

وهناك عراقيل أخرى تتمثل مايلي:

– انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية واستفحالها في المجتمع الجزائري مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين الأجانب.

– مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة تتعلق به.

– عدم الاستقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن.

– عدم الاستقرار السياسي وتدهور واقع حقوق الإنسان.

المبحث الثالث:المنظور الجزائر و فرنسا في القضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية

سوف نقوم بالتطرق لهاتين القضيتين عن طريق رصد مختلف مواقف كل ن الجزائر و فرنسا إزاءهما و سنحاول الكشف عن توجهاتها وكذالك عن نقاط تقاطع سياساتهما من خلال موقفهما للقضيتين الفلسطينية و الصحراء الغربية.

المطلب الأول:المنظور فرنسي للقضيتي الفلسطينية و الصحراء الغربية

على إمتداد الحقبة التاريخية، تفاعلت الدبلوماسية الفرنسة بجملة من القضايا التي وضعت السياسة الفرنسية على المحك، فلا شك أن منطقة الشرق الأوسط و منطقة المغرب العربي ضلت تحتل مركز الصدارة و الإهتمام في إستراتيجيات القوى العظمى.و لعل أن أهم الصراعات هو الصراع العربي الإسرائيلي، و النزاع المغربي و حركة البوليساريو.

ا/ النظور فرنسي للقضية الفلسطينية:

وفي تفسير ذلك يستعرض المقال جاري بيز Gary J. Bass، أستاذ الشؤون الدولية بجامعة برنستون، الذي كتب مقالا لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في الأول من إبريل من العام 2010 بعنوان "عندما تأزمت علاقة إسرائيل بفرنسا"، تاريخ العلاقات الفرنسية الإسرائيلية مشيرا إلى أن العلاقة الفرنسية

[1] مصباح بالقاسم، المرجع السابق، ص150.

الإسرائيلية بدأت في منتصف الخمسينات، عندما أصبحت إسرائيل مستوردا رئيسيا لصناعات السلاح الفرنسية. إلا أن العلاقة بين البلدين لم تكن تجارية فقط، ففي ذلك الوقت كانت فرنسا تحاول إسقاط الثورة في الجزائر.[1]

ومن ثم اتفقت مع إسرائيل في هدف محاربة القومية العربية، ووصل الأمر في عام 1956 إلى مشاركة فرنسا إلى جانب بريطانيا وإسرائيل في الحرب ضد مصر في العدوان الثلاثي، وبعد ذلك استمر الدعم الشعبي الفرنسي لإسرائيل إلى جانب التبادل الثقافي والتعاون العسكري بين البلدين حيث ساعد الفنيون الفرنسيون إسرائيل في الحصول على الأسلحة النووية، كما أن فرنسا أمدت إسرائيل بالطائرات الحربية المتقدمة التي أصبحت العمود الفقري للقوات الجوية الإسرائيلية.[2]

وسوف نركز في هذا المطلب على دراسة الموقف الفرنسي إزاء القضية الفلسطينية خلال الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** و الرئيس **فرانسوا هولوند**، لأنه مجال بحث هذه الدراسة.كما أنها تعتبر المحطات الرئيسية في المواقف الفرنسية.

ليس من قبل المصادفة الدبلوماسية أن يخص الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي نظيره الإسرائيلي شمعون بيريس بأول زيارة دولة يقوم بها رئيس دولة أجنبية لفرنسا، منذ بداية عهده. فالرئيس الإسرائيلي الذي بدأ زيارة لفرنسا يوم 10 مارس 2008، واستمرت أربعة أيام،أكدا الرئيس الإسرائيلي، "إنه وجد في الرئيس الفرنسي ساركوزي صديقاً حقيقياً للشعب اليهودي، وصديقا نزيها لدولة إسرائيل".وفي الخطاب الذي ألقاه بيريز أمام المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا في قصر المؤتمرات،ذكّر الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بموقف فرنسا خلال الحرب الإسرائيلية العربية الأولى العام 1948، وقال "كثير من الدول التي صوتت لمصلحة قيام دولة يهودية رفضت تقديم السلاح لنا .فرنسا في ذلك الوقت وقفت إلى جانبنا بشكل مميز لا ينسى.. أقول للشعب الفرنسي وللقادة الفرنسيين.. شكرا".

وقد عبر ساركوزي بشكل صريح عن تقاربه مع إسرائيل، وكان مهتماً بألا تظهر إسرائيل بمظهر المعتدي، بينما يراها هي الضحية، وتلك الصداقة المتولدة عن الالتزام والواجب على غرار الوضع الذي كان قائماً زمن صديق آخر هو فرانسوا ميتران، والذي لم يمنعه ذلك من المطالبة ومن على منبر (الكنيست) بإقامة دولة فلسطينية، فإن الرئيس ساركوزي مقتنع أن دعمه المبدئي لإسرائيل يفرض عليه تحذير قادتها من السياسة التي يراها تتعارض و الأهداف المتوخاة.

[1] إسماعيل معراف غالية،المرجع السابق،ص50.

[2] مروة نظير، عندما تأزمت علاقة إسرائيل بفرنسا، **الحوار المتمدن**، العدد 3236، تاريخ الإطلاع 2011/01/04،على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?.17:51

إن الموقف التقليدي للدبلوماسية الفرنسية: هو ضمان لأمن إسرائيل هو إقامة دولة فلسطينية حديثة ديمقراطية وقابلة للحياة قبل نهاية العام 2008 وتلك الدولة تفرض الانتهاء من الاحتلال، لأنه وفي الأساس لم تغير فرنسا سياساتها في الشرق الأوسط بشكل جذري منذ انتخاب ساركوزي، إذ وخلال عشرة أشهر من استلام الرئاسة، انتهج ساركوزي سياسة عربية فعالة، وزارة العديد من الدول العربية من المغرب إلى الخليج العربي، ولكن الذي تبدل بين إسرائيل وفرنسا بشكل خاص هو المناخ، وكما قال السفير الإسرائيلي في باريس في أجواء انفتاحية فإن الاختلافات تغدو سهلة جداً[1].

عرفت علاقة فرنسا بإسرائيل بعض التوتر في عهد ساركوزي لكنها تحسنت بشكل ملحوظ منذ دخول هولاند الاليزيه. وتعتبر باريس أكثر العواصم الغربية حرصا على مصلحة تل أبيب وأمنها في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي. أما العلاقة مع السلطة الفلسطينية فهي دائما مميزة نظرا للدعم الكبير الذي تقدمه باريس للسلطة الفلسطينية سياسيا وإداريا وخدماتيا.[2]

إن إطلاق الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند مبادرة فرنسية لعقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، لا يمكن وصفها بأقل من أنها محاولة عودة إلى العقل والمنطق وسط الجنون الذي تعيشه المنطقة والاضطراب والغموض اللذين تتسم بهما الأدوار الخارجية في شأنها، الإقليمية منها والدولية على حد سواء.

وفي ما يخص الملف الإسرائيلي الفلسطيني، ينوي الرئيس الفرنسي هولاند "تشجيع" الطرفين على القيام بـ"التسويات" و"الجهود اللازمة" لتجاوز خلافاتهما، الذي أقرة في الوقت نفسه بأن"الالتزام الشخصي" لوزير الخارجية الأميركي جون كيري حاسم في مفاوضات السلام الهشة التي استؤنفت بين الطرفين سنة 2013 [3]، وأكد أن "الروح المشجعة والشعور بالأمل".

وكانت فرنسا أعلنت عن مبادرة سياسية أطلقت عليها اسم «خطة عمل». وتقوم هذه الخطة على ثلاث خطوات، الأولى هي تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، والثانية عقد مؤتمر دولي للسلام، والثالثة اعتراف

---

[1]- توفيق المديني، العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد ساركوزي، **مجلة الوسط التونسية** يوم 21 - 03 – 2008، على الموقع:
http://www.turess.com/alwasat/10473

[2]- مراد مراد ، سياسة باريس الخارجية في عهد هولاند ـ فابيوس، **مجلة المستقبل** الإثنين 7 يونيو 2014 ، العدد 4999 ، ص 12.

[3] سكاي نيوز عربية، **هولاند يبدأ زيارة إلى إسرائيل وفلسطين**، تاريخ الإطلاع 17 /02/ 2013 ، 09:59 ،على الموقع:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/479912/.

فرنسي وأوروبي بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967. إن عزم فرنسا تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن: ينص على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على حدود عام 1967، مع تبادل للأراضي متفق عليه بين الجانبين وحل عادل لقضية اللاجئين. وقال المسؤولون أن مشروع القرار يستند إلى مبادرة السلام العربية وإلى المرجعيات الأوروبية لعملية السلام، خصوصاً القرارات الدولية السابقة. وتتجه فرنسا إلى دعوة العرب للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي سيعقب صدور القرار الدولي، والذي حددت مدته بعامين.[1]

ويضم مشروع القرار الفرنسي السابق نقطة تتحدث عن القرار الدولي الرقم 181 الذي نص على إقامة دولتين عربية ويهودية. ولكن رفض الفلسطينيون الإشارة إلى الدولة اليهودية في مشروع القرار، معتبرين أن أي عودة إلى القرار المذكور يجب أن تكون عودة كاملة وتشمل الحدود التي رسمها القرار للدولة اليهودية، وهي 52 في المئة من فلسطين التاريخية. وتسيطر إسرائيل حالياً على 85 في المئة من ارض فلسطين التاريخية، ولا ترفض إقامة دولة فلسطينية على 22 في المئة فقط منها، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. [2]

ب/ النظور فرنسي للقضية الصحراء الغربية:

تحتل القضية الصحراوية مكانة مهمة في منطقة المغرب العربي، ففي عام 1975، دخلت القوات المغربية و الموريتانية إلى الصحراء الإسبانية تحت ذريعة إتفاقية مدريد. عقد الإتفاق ما بين إسبانيا وكل من المغرب وموريتانيا، في 14 تشرين الثاني 1975، وفيه تمّ إقتسام الصحراء الغربية فنالت المغرب معدل الثلثين وموريتانيا الثلث، ومنحت إسبانيا 35٪ من حقوق إستثمار مناجم الفوسفات وحرية الصيد في المياه الإقليمية للصحراء. وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الإتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي العام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت إسم الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية (Sahrawi Arab Democratic Republic) (SADR) .وعيّنت حكومة لها في المنفى، وتعتبر مدينة تندوف (Tindouf) في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيس لحكومة منظمة البوليساريو.

[1] محمد يونس، عباس يحدد شروطه لقبول المبادرة الفرنسية، **جريدة الحياة**، العدد 8412656، ص:02، الإثنين، 06 أبريل/ نيسان 2015 ، 10:00.

[2] محمد يونس، نفس المرجع ،ص02.

و مع إنقلاب الذي أطاح بنظام الرئيس المختار ولد دادة في موريتانيا 15 يوليو 1978، و إنسحاب موريتانيا من القضية الصحراوية، اشتد التوتر بالمنطقة و هو ما صاحبه تغيير في القيادة لصالح اليسار بفرنسا الذي إسترجع التصور الديغولي في تعامله مع منطقة المغرب العربي.[1]

إن موقف فرنسا فيما يخص قضية الصحراء، يتوخى إيجاد حل سياسي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ووفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ، وأن مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب يعتبر الحل الوحيد الذي يمكن اعتماده على طاولة المفاوضات، قال السيد فرنسوا هولاند في خطاب أمام البرلمان المغربي اليوم الخميس 04 ابريل 2013 "أن فرنسا تدعم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن. و اعتبر الرئيس الفرنسي أن هذا النزاع الذي ينتظر حله منذ أكثر من ثلاثين سنة أصبح ضرورة ملحة بسبب أزمة الساحل.[2]

لكن "جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" المعروفة بـ "بوليساريو"، هاجمت الموقف فرنسا بعنف، واتهمتها بالانحياز بشكل منهجي إلى المغرب الذي ضم منطقة الصحراء.

وقال أحد قادة "بوليساريو" ، "**محمد سالم ولد السالك**"، إن فرنسا العضو في مجلس الأمن الدولي "تنحاز إلى المامونية (أحد أهم القصور في المغرب).. على حساب مصلحة شعوب المغرب"، مضيفاً أن "هذا الموقف يأتي عكس مسار التاريخ." واشار ولد السالك إلى أن "فرنسا تنحاز إلى سياسة العدوان المغربية للتشكيك في الحدود التي رسمتها بنفسها" غداة انتهاء عهد الاستعمار. وأضاف: "نعرف أن فرنسا حريصة على استقرار المغرب لكن سياستها مخالفة لمصالح شعوب المغرب." ويتم تأجيل استفتاء مقرر منذ العام 1992 حول حق تقرير المصير بإشراف الأمم المتحدة باستمرار. وتقترح الرباط منذ العام 2007 مشروعاً للحكم الذاتي تحت سيادتها، بينما تواصل الجزائر المطالبة باستفتاء لتقرير المصير[3].

[1]- مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية" التطور-الأبعاد-الإستراتيجيات"**رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة،2010،ص:176.

[2]- موقع وكالة الأنباء الصحراوية، **الرئيس الفرنسي يؤكد دعم بلاده لحل قضية الصحراء الغربية على أساس قرارات الأمم المتحدة**، بتاريخ 2013،17:28/04/04،على الموقع : **http://www.spsrasd.info/ar/content**

[3]- إسماعيل معراف غالية، المرجع السابق، ص46.

المطلب الثاني: المنظور الجزائري للقضية الصحراء الغربية والفلسطينية

عرفت منطقة المغرب العربي مرحلة تصعيد للتوتر في العلاقات بين دول المنطقة حيث تغلب جانب الصراع على جانب التساكن والسلم الذي ينبغي أن يقوم بين دول متجاورة حيث عملت الجزائر خلال هذه الفترة على تحريك الآلة الدبلوماسية للحصول. على الاعتراف بالجمهورية العربية لتصبح قضية الصحراء هي المحور الأساسي للعلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر.[1] كما عرفت منطقة المشرق العربي النزاع العربي الإسرائيلي ومن حلال هذا المطلب سوف ندرس أهم المواقف الجزائرية إزاء القضية الفلسطينية.

ا/ المنظور الجزائري للقضية الصحراء الغربية:

استند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار الرقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي؛ كذلك استند إلى القرار الرقم 20/3229، الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، من دون شروط أو تحفظ.

بني المفهوم الجزائري على قرارات الأمم المتحدة الأرقام 24/2591 و25/2711 و27/2984 و 28/3163، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية وأي طرف آخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء. وعلى الرغم من أن الجزائر أيدت مسعى المغرب فيما طلبته من محكمة العدل الدولية، فإنها بعد صدور حكم المحكمة، في 16 أكتوبر 1975، تمسكت برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية، وبين أي من المملكة المغربية أو الجمهورية الموريتانية [2]

وحسب الجزائر فإن الرباط تعمل على وأد الحق الصحراوي وحرمان جبهة البوليساريو من إقامة دولتها في الساقية الحمراء ووادي الذهب واكن الرباط تعمل ما في وسعها لعرقلة الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية

[1]- علال الأزهر، **الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، دار الخاطبي، دار البيضاء، 1988، ص 216.

[2]- موسوعة مقاتل من الصحراء، **المواقف الإقليمية والدولية حول مشكلة الصحراء**، على الرابط التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasi10:16 3/4/2013.

وفق خطة الأمم المتحدة. تعارض الجزائر اتفاق مدريد الثلاثي، الذي تضمن تقسيم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية. كما ركزت الجزائر سياستها على محورين:

المحور الأول: إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية.

المحور الثاني: تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو، لإرغام موريتانيا على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب في قضية الصحراء.[1]

ب/ النظور الجزائري للقضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي يوجد بشانها خلاف بين الجزائر وفرنسا ,حيث نجد الإنحياز الفرنسي لصالح إسرائيل كان علنيا وغير مشروط في مقابل تهميش الطرف الفلسطيني في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

إن الجزائر تهتم بالقضية الفلسطينية وشعبها وتقدر معاناتهم منذ كانت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، ومن كل طوائف الشعب الجزائري ورجال الدين الجزائريين الذين كان لهم تأثير كبير في توعية المجتمع والشعب بالقضية الفلسطينية، ولكن الاهتمام الأكبر كان منذ انطلاقة الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954 حيث عاشت الجزائر منذ انطلاقة ثورتها تأييدا من العرب والمسلمين لها ومساعدتهم للثورة بالدعم المادي والسياسي والعسكري واحتضانهم للقادة والثورة الجزائريين خاصة في مصر وسوريا وتونس والمغرب، وعدم التخلي عنهم والوقوف خلفهم لحمايتهم بكل الطرق الدبلوماسية والإعلامية، كل ذلك جعل الجزائر تقف وقفة شجاعة ونبيلة مع الفلسطينيين وكل قضايا التحرر في العالم، وهو أقل شيء يمكن أن تقدمه الثورة الجزائرية لهؤلاء بعد الاستقلال والتحرر مما جعلها تعمل منذ البداية سنة 1962 وبعد خروج الاحتلال الفرنسي من الأراضي الجزائرية على فتح حدودها ومعسكراتها العسكرية والمدنية لمساعدة وتدريب كل شعب يريد التحرر من نير الاحتلال والاستعمار، بل كانت تقف معهم وتساندهم وتساعدهم في كل ضائقة اقتصادية أو سياسية.[2]

أما بالنسبة للفلسطينيين قدمت الجزائر الدعم الكامل للفلسطينيين عن طريق فتح المجال للفلسطينيين بالعمل في الجزائر سواء في مجال التعليم أو الشركات والمؤسسات الاقتصادية أو بتعليم الطلاب الفلسطينيين

[1]- يحي أبوا زكريا، **الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب**، دار ناشري، الكويت،2003،ص13.

[2]- محمود سليم،الجزائر و فلسطين، الجزائر نيوز،تاريخ الإطلاع، 07 19:02،2012. على الموقع:
http://www.djazairnews.info/component/content/article/130-50

بالمئات في الجامعات الجزائرية وتوفر لهم كل الرعاية والأمان، وهذا ما ميز الجزائر عن غيرها من الدول ببعدها القومي والعربي والإسلامي. وكان للجزائر شرف افتتاح أول مكتب لفلسطين في الجزائر. وكان للجزائر السبق في تسهيل تنقلات القيادة الفلسطينية عندما منحتهم جوازات سفر جزائرية لتسهيل مهامهم وتحركاتهم وأنشطتهم في العالم خدمة للقضية، وكانت فلسطين هي القضية الأولى على الأجندة السياسية الجزائرية في الخارج ولا يفوتنا هنا المقولة المشهورة للرئيس هواري بومدين نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.[1]

إن هذا الحرص والإيمان بعدالة القضية الفلسطينية والتي يؤكده دورا الرؤساء الجزائرين تأتي في مقدمة المواقف العربية الحريصة عل الشعب الفلسطيني ونيله حقوقه الكاملة الغير قابلة للتصرف.[2]

و من مظاهر الدعم الجزائري السياسي و الديبلوماسي للقضية الفلسطينية :

• فتح الأبواب لأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية التي شردتها السياسة الصهيونية، هروبا من الإبادة التي كانت ترتكبها تنظيماتها الإرهابية.

• الدعم السياسي والمستمر للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

• مساندة الجزائر للحقوق العربية المشروعة في استرجاع أراضيها وعلى رأسها فلسطين.

• كما احتضنت الجزائر في أراضيها دورات المجلس الوطني الفلسطيني وهي :

- الدورة السادسة عشرة 14-1983/2/22

- الدورة الثامنة عشرة 20-1987/4/25

- الدورة التاسعة عشرة 12-1988/11/15

- الدورة العشرون 23-1991/9/28

- دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني:

[1] حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الامريكية**،رسالة ماجستير،جامعة باتنة،2005،ص90.

[2] رضا محافظي،القضية الفلسطينية "الجزائر تعانق فلسطين".**جريدة الحوار المتمدن**،العدد1518.نشر يوم12-4-2006،على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=62040

على أرض الجزائر البطلة وفي ضيافة شعبها ورئيسها الشاذلي بن جديد، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة غير العادية.. دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ودورة الشهيد البطل أبو جهاد في الفترة من 12-1988/11/15.

ولقد توجت هذه الدورة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية باعتبار ذلك التتويج الطبيعي لنضال شعبي جسور وعنيد، تواصل أكثر من سبعين عاماً وتعهد بالتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في أرض الوطن وعلى حدوده. وفي كل مخيمات ومناطق الشتات. كما تميزت الدورة بتخصيصها للانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى باعتبارها من أبرز الأحداث الكفاحية في تاريخ ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة بجانب الصمود الملحمي لأهلنا في مخيماتهم داخل وخارج أرضنا المحتلة[1].

[1] موقع وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية، البيان السياسي، **الدورة التاسعة عشر**، بتاريخ الجزائر 12-15/ تشرين ثاني / 1988،تاريخ الإطلاع 2014/05/04، على الموقع: **http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251**

خلاصة الفصل الثالث :

وفي الأخير ومن خلال ما سبق يمكننا قول أن السياسات الجزائرية الفرنسية فى القارة الإفريقية وكذا المسألة الفلسطينية و الصحراوية وقفت حاجزا أمام العلاقات الجزائرية الفرنسية, وجعلت من البلدين مختلفين حول هذه المسائل، فالسياسات الجزائرية تجاه القارة الإفريقية في نظر فرنسا، فالجزائر تدع إلى الحوار و العمل الدبلوماسي، بينما الإستراتيجية الفرنسية تتجه إلى العمل الأمني أو العسكري في معظم التوترات و النزاعات الإفريقية، وكذا المسائل التي تتعارض الآراء فيها من كلا الجانبين الجزائري و الفرنسي وأهمها القضية الفلسطينية والصحراوية ذات الإهتمام المشترك بين البلدين باعتبار فرنسا تدعم إسرائيل سياسيا و اقتصاديا وأمنيا وهي حليف دائم، في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة. كما لاحظنا الموقف الفرنسي إزاء القضية الصحراوية، إن موقف فرنسا في قضية الصحراء، يتمثل، أولا في إيجاد حل سياسي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ووفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ، وثانيا في منح الصحراويين الحكم الذاتي وفق مقترحات المغربية، بينما نجد الموقف الجزائري يتعارض مع الطرح الفرنسي، وهي إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية كدولة مستقلة.

الخاتمة

في نهاية دراستنا لموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية التي شكلت محور أساس في منظور العلاقات الدولية؛ تحكم العلاقات الدولية بصفة عامة و العلاقات الثنائية بين الدول عدة متغيرات، تجعل من هذه العلاقات الدولية محل تعاون أو خلاف فيما بينها، فالبيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكونا ولا هدوءا، فهي تفاعلية بطبيعتها وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول نسيان أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها و وزنها وتصدرها لحين من الدهر، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة إلى معطيات ومتغيرات دولية جديدة.

عند تركيزنا على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الجزائرية الفرنسية يتوجب علينا ذكر دخول الجزائر في مرحلة إنتقالية سنة1991 و التي شهدت فيها البلاد أزمة أمنية إزاء إلغاء الإنتخابات التشريعية سنة 1991، مما جعلت العلاقات منقطعة النظير وبقيت السياسة فرنسية تجاه الجزائر كملاحظ للأوضاع الداخلية أنذاك، ولكن تغيرت نظرت السياسة الفرنسية بعد الهجمات الإرهابية في باريس، كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها في الفعاليات الدولية، لمكافحة الإرهاب، وفي المجال الاقتصادي لا تزال فرنسا الزبون الأول للجزائر.

فقد ترجم الحوار الإستراتيجي الجزائري الفرنسي الذي ضم الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، في تجسيد الإرادة المشتركة لكل من الجزائر وفرنسا في تأسيس إطار منظم ومهيكل للعلاقات العميقة بين البلدين والتي تهدف إلى تكثيف التعاون الثنائي والتشاور في جميع المجالات وكل القضايا الدولية.

تشكل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر، و أن الجزائر تتمتع بالاستقرار السياسي و الأمني و الإقتصادي، و من خلال هذه المعطيات سمحت للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية، وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي و ليبيا. على الرغم من الاختلاف في تحديد المقاربات الأمنية و الإقتصادية بين كل من فرنسا القوى العظمى الأخرى ، واختلاف طرق معالجة هذه القضايا الأمنية. غير أن وجود العديد من الأطر الأمنية في المتوسط ، تدل في حد ذاتها على منافسة فرنسية أمريكية و التحدي الفرنسي الصيني على منطقة المغرب العربي و على الجزائر خاصتا للحصول على الريادة أو القيادة في هذه المنطقة .

اهتمت الجزائر أساساً بالدوائر المغاربية العربية والإفريقية التي تعدها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دوراً بارزاً، وعلى الرغم من تمتعها بشريط ساحلي يبلغ طوله ألف ومائتي كلم (على حدودها الشمالية)، ظل المتوسط لسنوات، البعد الغائب في دوائر أمنها القومي، هذا ما يفسر عدم الاكتراث الإستراتيجي بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي، وفي مواجهة هذه المستجدات، حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا. تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنَّعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية. أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية.

أما المصلحة الرئيسية الثانية التي تحدد علاقة فرنسا بالجزائر، فهي ذات طبيعة إستراتيجية أمنية، فالإستراتيجيون الفرنسيين يصنفون الجزائر ، ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي والاستقرار الإقليمي للدولة الفرنسية و من أهم هذه التهديدات هو تهديد الإرهاب الدولي ، خاصة بعد ظهور ما يعرف " بتنظيم القاعدة في المغرب العربي".

بالإضافة إلى تهديدات أخرى طبعا ، كالجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية وحماية الأقليات...الخ، لذلك تبدو فرنسا حريصة على إيجاد نظم قادرة على ضبط الناس وتثبيتهم في مناطقهم .

كل هذا يعني أن السمة الرئيسية للجيواستراتيجية الفرنسية ، هو انتقالها من إستراتيجية الهجوم التي سيطرت خلال أكثر من قرنين ، حتى بدايات القرن العشرين باعتمادها على الطرق والآليات الناعمة السلسة ، التي تتيح لها استرجاع أمجادها كقوة عظمى في النظام الدولي.

وفي اطار إستعراض اهم المسائل والنقاط التي تتعارض فيها مواقف البلدين بحيث تتخذ كل منهما موقف معين، يمكن إجمالها كعقبات تعجز حركية العلاقات الثنائية إن التوجهات الفرنسية الجديدة في إفريقيا بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد,

وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في القارة الإفريقية.

أما السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا تقوم على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، إن هذه المبادئ تم إعطاؤها أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري.

بالإضافة الى كون الموقف الجزائري من القضيتين الفلسطينية والصحراوية الذي لا يتوافق مع الرؤية الفرنسية، لذلك تسعى فرنسا إلى تكريس إمكانياتها الدبلوماسية والاقتصادية من اجل الضغط على الجزائر لتقليل من حدة التباين و الاختلاف مع الموقف الفرنسي اتجاه هذه القضايا الحساسة.

وفي نهاية دراستنا يمكننا استخلاص أن نقاط الاختلاف المذكورة سابقا لا يمكنها أن تعيق من مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ففي واقع هاته العلاقات يبقى هذا التعارض جانبي ولا يحيل دون تحقيق التقارب بين البلدين، فهذا يرجع لرؤية كل منهما نحو هذه المسائل المشتركة.

المعاجم والموسوعات:

الكتب العربية:

1- إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

2- جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، 2007.

3- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليدعبد الحي المؤسسة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،1975.

4- الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** ،ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص106.

5- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص.

6- شكري محمد عزيز، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية، الكويت، عالم المعرفة،1978،ص.

7- صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، الجزائر،دار هومة، 2007.

8- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**.ط . 1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

9- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

10- علال الأزهر، **الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، دار الخاطبي، دار البيضاء، 1988.

11- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث العلمية** .الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية .

12- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.ط1، عمان: دار المسيرة، 2001.

13- محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط 2،1998.

14- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: د.د.ن، 1997.

15- يحي أبوا زكريا، **الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب**، دار ناشري، الكويت،2003.

الجرائد و المجلات:

1- *إجلال رأفت، **السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء**، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001م .*

2- بسكال جوزيف،**مبادرة نيباد التأسيس والأهداف**، مجلة بانا افريق العدد السادس يوليو2013.

3- توفيق المديني، **العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد ساركوزي**، نشر في مجلة الوسط التونسية يوم 21 - 03 - 2008، على الموقع:.

4- الداهية ولد محمد فال، **قضية الصحراء الغربية مقاربة للحلول** .المجلة العربية للعلوم السياسية

5- رشيد حمادو، **ثلاث رؤساء فرنسيين يزورون الجزائر في عهد بوتفليقة**، جريدة الفجر الإلكترونية علي الموقع بتاريخ.

6- زهراء. ب ، **بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي** ، **أخبـار اليـوم**، عدد.387 ،الاثنين 14 جويلية 2008.

7- شفيق تومي الامين العام للتجمع من أجل الوئام الوطني حوار جريدة الجزائر صحافة بتاريخ 2015/02/22.

8- عثمان لحياني **زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط : الجزائر خصصت 4 مليير أورو لمكافحة الرهاب والجريمة**. الخبر. عدد:5328. 24-05-2008.

9- عمرو علي ،**المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية** ، السياسة الدولية ،العدد 149جويلية 2002.

10- غنية قمراوي ،**مشكلة الذاكرة**،جريذة الشروق الجزائرية،بتاريخ2008/05/02،على الموقع.

11- ليلى ع، **خبراء فرسيون يرهنون مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الجزائر**، جريدة اخر ساعة، العدد16،2012/04/63818.

12- مجلة إفريقيا قارتنا، **الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا نيبـاد**، العدد الرابع ابريل 2013.

13- محمد السعيد، الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد: 2950،الاثنين 31 مايو 2010.

14- محمد سعيدي،جدّد إدانته للحملة المسعورة التي يقودها ممجّدوا الاستعمار.. الأفلان يطالب فرنسا بالاعتراف بحقيقة الجريمة الاستعمارية، "يومية صوت الأحرار لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، العدد: 3719، السبت 08 مايو 2010.

15- محمد كمال بارة، **دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، عدد: 15072، الثلاثاء 29 ديسمبر 2009.

16- محمد يونس، عباس يحدد شروطه لقبول المبادرة الفرنسية، جريدة الحياة، العدد 8412656، ص:02،الإثنين، 06 أبريل/ نيسان 2015 ، 10:00.

17- مراد مراد ،مجلة المستقبل، **سياسة باريس الخارجية في عهد هولاند . فابيوس**، الإثنين 7 نيسان 2014 ، العدد 4999.

18- **مروة نظير، عندما تأزمت علاقة إسرائيل بفرنسا**، الحوار المتمدن، العدد 3236، بتاريخ 2011/01/04.

19- ن سوكو **43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16ولاية**، جريدة الخبر، العدد 4697، بتاريخ 08 ماي 2006.

20- وفاء بسيم،**التعاون الاورو متوسطي**، *مجلة اقتصادية عربية*، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

مذكرات و دراسات:

1- إدابير أحمد، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر2012،03.

2- جيلالي بوشلاغم،**الغلاقات الجزائرية الفرنسية في ضل سياسات اليمين التطرف**،مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية،جامعة تلمسان،2010.

3- الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** ،ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص106.

4- حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الامريكية**،رسالة ماجستير ،جامعة باتنة،2005.

5- رتيبة برد، **الحوار المتوسطي من برشلونة ألمنتدي 5+5**، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر،2009.

6- ريمة كاية،**العلاقات الأمريكية الإفريقية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة،2011.

7- سليم العايب،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة،2011.

8- شمسة بوشنافة،**إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل**،مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي "التحديات الأمنية للدول المغاربية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،قسم العلوم السياسية ،2013.

9- غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2 .

10- مالك عوني، **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط ، السياسة الدولية**، مصر، الدراسات السياسية والإستراتيجية،السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994.

11- محمد لمين، حبيلة، **العلاقات الفرنسية الجزائرية :2009-1999الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

12- محند برقوق. **التعاون الأمني الجزائري** الأمريكي **و الحرب على الرهاب**. بيروت: مركز كارنيجي للشرق الوسط، 2009 .

13- مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية" التطور-الأبعاد-الإستراتيجيات**"رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر باتنة،2010.

14- مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، **15**- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.

المواقع الإلكترونية:

1- شروط نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري، على الموقع بتارخ2006،08:00/05/13

http://www.wadilarab.com

2- الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية ،**بتاريخ 2014،09:39/12/06.على**

الموقع.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141206/21833

3- موقع وزارة الشؤون الخارجية، **مساهل يجدد التزام الجزائر بترقية السلم و الإستقرار في المتوسط**، بتاريخ2014/5/25،على الموقع

http://www.mae.gov.dz/news_article/3099.aspx

4- بوعلام غمراسة، **الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وانسانية «لملف الهجرة**، على الموقع http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article.

محمد دخوش،**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**،2014/06/03.على الموقع:**http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020**

6- الرزاق نايت الصغير، **الأزمة في شمال مالي الحق عبد ائق الخفية**، 2011/07/1، على الموقع:

http://nait-seghir-abderrezak.blogspot.com

7- م،ناصر،**دور الجزائر الحاسم في تسوية الأزمة في مالي، 27/05/2014 ،21:38 على الموقع،**

http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/17908.html

8- وكالة الأنباء الجزائرية،**حل الأزمة في مالي : جهود جبارة للجزائر من اجل تسهيل الحوار بين الماليين**،الإثنين, 16 حزيران/يونيو 2014 .15:20

9- سليم عبد الله الحاج، **الدور الجزائري في ليبيا**، 2 مارس 2015، 07:00على الموقع

http://www.alaraby.co.uk/opinion

10- علي العقون، **تنسيق جزائري - أمريكي ضد الحل العسكري في ليبيا**،على الموقع،2014/09/19،

http://www.elbilad.net/article/detail?id=19971

11- ق .مصطفى، **نجاح دبلوماسي يؤهل الجزائر للوساطة في ليبيا**،على الموقع،

http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/23260.html .2015/02/03

12- عادل خالدي، برناردينو ليون: مبادرة الجزائر لحل الصراع في ليبيا هي الطريق الحيد لحل الأزمة، على الموقع،

2014/12/06 . http://www.elwatanmedia.com/ar/?p=4094

13- موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **تسوية الأزمة في ليبيا: الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة "واعدة"**،http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx.2015/04/15،

14- عبد الرحمان الشعيري، **منظور العلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية** ،2010/10/20،على الموقع

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/yQ4Af4S6utQ/o7RGlR3oXxkJ

15- فاروق بطيش، **الجزائر تسعى للاستفادة من التنافس الفرنسي الصيني**، الاثنين، 9 يونيو 2014،على الموقع:**https://maktoob.news.yahoo.com**

16- قناة الجزيرة،تقرير محمود الكن،تنافس فرنسي صيني على تعزيز العلاقات التجارية بالجزائر،تاريخ البث،10/يونيو 2014،على الموقع:

.http://ajvod-env-dev.elasticbeanstalk.com/channels/ara/videos

17- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **رئيس الجمهورية يستقبل رئيس اللجنة الوطنية للهيئة - الاستشارية السياسية للشعب الصيني**،2014/11/02،على الموقع:

.http://www.mae.gov.dz/news_article/2635.aspx

18- موقع الإذاعة الجزائرية، **أفريكوم تدعو إلى تعميق العلاقات مع الجزائر والاستفادة من خبرتها في مكافحة الارهاب**، 15:08،04/02/2015،على الموقع:

.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150204/29251

19- فاطمة شمنتل، **الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي**، 2015/04/12،على الموقع:

http://www.eldjoumhouria.dz/Article.php?Today=2015-04-12&Art=9359

20- موقع الإلكتروني المجلس الدستوري الجزائري،**الفصل السابع ،مبادئ السياسة الخارجي**،من الموقع:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm

21- سليم بن عباس،السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولاند، جريدة بيان اليوم، تاريخ الموقع2013/09/06 http://www.bayanealyaoume.press.ma

22- فرانس 24، قرارات قمة في الإليزيه لبعث روح جديدة في العلاقات الفرنسية – الأفريقية على الموقع:

.06-12-http://www.france24.com/ar/2013

بسكال جوزيف،مبادرة نيباد التأسيس والأهداف، مجلة بانا افريق، من الموقع:

27/03/2014 http://www.panafricapress.com/7820?lang=ar

23- موقع وزارة الشؤون الخارجية،**كلمة الرئيس بوتفليقة حول تقويم تنفيد تعهدات مجموعة الثمانية وإفريقيا**،بتاريخ2010/06/26،على الموقع:

http://www.mae.gov.dz/news_article/235.aspx

24- بنجامين نيكلز، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، **دور الجزائر في الأمن الإفريقي**، بتاريخ 03 أبريل/نيسان، 2014،على الموقع:/http://carnegieendowment.org/sada/2014/04/03

25- **مروة نظير، عندما تأزمت علاقة إسرائيل بفرنسا**، الحوار المتمدن، العدد 3236، بتاريخ 2011/01/04،على الموقع **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?**

26- لتوفيق المديني، **العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في عهد ساركوزي**، نشر في الوسط التونسية يوم 21 – 03 – 2008، على الموقع:http://www.turess.com/alwasat/10473

27- موقع وكالة الأنباء الصحراوية، الرئيس الفرنسي يؤكد دعم بلاده لحل قضية الصحراء الغربية على أساس **28**- قرارات الأمم المتحدة، بتاريخ 2013،17:28/04/04،على الموقع:

http://www.spsrasd.info/ar/content

29- موسوعة مقاتل من الصحراء، **المواقف الإقليمية والدولية حول مشكلة الصحراء**، على الرابط التالي:

.3/4/2013http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasi10:16

30- محمود سليم،الجزائر و فلسطين، الجزائر نيوز،تاريخ الإطلاع،السبت 07 يوليو 2012،19:02. على الموقع:http://www.djazairnews.info/component/content/article/130-50

31- رضا محافظي،**القضية الفلسطينية "الجزائر تعانق فلسطين**".جريدة الحوار المتمدن،العدد1518.نشر يوم12-4-2006،على الموقع: _

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6204032- موقع وكالة الأنباء و

المعلومات الفلسطينية، **البيان السياسي**، الدورة التاسعة عشر، بتاريخ **الجزائر 12-15/ تشرين ثاني /** **1988**،**على الموقع** : http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251

الكتب و المجلات باللغة الأجنبية:

1- Salah, Mouhoubi , La politique de coopération Algéro-Française (Bilan etperspectives). Alger: O.P.U, 1986.

2- Khalfa, Maameri, Orientations politiques de l'Algérie (analyse des discours du président Boumediene 1965-1970, Alger: SNED, 1973, **3**-

Philippe HUGON Dossier, **Afrique : 50 ans d'indépendance**, Revue Évolutions des politiques de développement.

4- République française, Loi n°2005-158 du 23 février 2005, JORF n° 46 .

5- Aunaies Ahmed, **Sécurité et partenariat en Méditerranée,** Etude Internationales, N° 97, 2001,

7- Stephano Guzzini, **Realism in international relations and international political economy** UK: Routledge, 1998,

8- Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France , dans : **http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997**.

9- la lutte contre le terrorisme au livre blanc, dans ;

http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter contre le terrorisme1/lutter contre le terrorisme

11- Yahia H .Zoubir , "American policy in the maghreb : the concept of a new region " , **working paper** , the instituteArea : Mediterranean & Arab World , in 24 July 2006 ,

12- delphine lecoutre, **le conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine clef d'une nouvelle architecture de satabilité en Afrique**, Afrique contemporaie- 2004.

13- protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African union, **official website ofthe African Union** :http://www.africa-union.org/root/au/organs/psc/Protocol_peace and security, 03 mars2010.

14- Le Livre Blanc français : **Défense et Sécurité nationale**, paris : La documentation Française, 2008.

15- Mouhoubi, Salah**, La politique de coopération Algéro-Française** Bilan et perspectives. Alger: O.P.U, 1986.

16- **les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ?** , Alger : édition du CREAD, 2007.

الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمـة	01
الفصل الأول : دراسة تاريخية لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية	01
المبحث الأول: تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية الفترة (1962- 2004)	01
المطلب الأول: المحطات الرئيسية في تاريخية العلاقات الجزائرية – الفرنسية	01
المطلب الثاني: الخلافات التاريخية والسياسية الجزائرية الفرنسيـة	02
المبحث الثاني سياسات أحزاب اليمين الفرنسية وأثرها في تعطيل توقيع اتفاق الصداقة مع الجزائر	03
الـمطلب الأول: سياسات أحزاب اليمين الفرنسية تجاه الجزائر	07
المطلب الثاني: أثر سياسات اليمين في تعطيل إتفاقية الصداقة الجزائرية الفرنسية	09
المبحث الثالث: التقارب الإقتصادي بين الجزائر و فرنسا في إطار مشاريع الشراكة	10
المطلب **الأول**:المبادرات في إطار الشراكة الاورو– متوسطية متعددة الأطراف	11
المطلب الثاني:المبادرات في إطار الشراكة الاورو– متوسطية ثنائية الأطـراف	13
المبحث الرابع: الخبرة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب	20
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في مـحاربة الإرهاب	23

المطلب الثاني: الإستراتيجيات التعاون الفرنسي الجزائري لمحاربة الإرهاب	26
الفصل الثاني: مجالات التقارب و الخلاف الجزائري الفرنسي	30
المبحث الأول: دوافع سياسة الجوار و التعاون الجزائري الفرنسي	30
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية و أثرها على البعدين الإقليمي والمتوسطي	30
المطلب الثاني: المتغيرات الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر	38
المبحث الثاني: الملفات الأمنية و الإقتصادية في منطقة الساحل	38
المطلب الأول: التنسيق الأمني الجزائري الفرنسي في منطقة الساحل	38
المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية في لمنطقة الساحل	40
المطلب الثاني: التوجهات الفرنسية الجديدة في إفريقيا	57
المبحث الثاني: المبادرات القارية الجديدة لتنمية إفريقيا	59
المطلب الأول: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)	60
المطلب الثاني: الدور الجزائري في الإتحاد الإفريقي	63
المبحث الثالث:المنظور الجزائري فرنسي لقضيتي الفلسطينية و الصحراء الغربية	64

المطلب الأول: القضية الفلسطينيـة	64
المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربيـة	69
الخاتمة	75
الملخص	78

ملخص:

إن الخلفية التاريخية الفرنسية وميراثه السلبي في الجزائر، أثر سلبا، ولا يزال، على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، فقد أنتجت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة في تعارض مع أهداف السياسة الخارجية لفرنسا إزاء الجزائر. كما وجدت سياسة الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في صدام مع المصالح والامتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الاستعمار.

كما تميزت علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال بالتغير. فرغم التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة. ذلك نابع من إدراك الطرفين لأهمية هذه العلاقات، وإدراك كل طرف لمكانة ودور الطرف الآخر. فقد حرصت الجزائر دائما، وعلى اختلاف فترات استقلالها، على دعم علاقات التعاون الثنائية مع فرنسا. ليس على أساس اتفاقيات إيفيان، ولكن على أساس مبادئ وفلسفة السياسة الخارجية للجزائر، المبنية على مبادئ الاستقلال الوطني، ومبادئ الحياد في السياسة الخارجية، وعلى أساس الاحترام المتبادل.

أن التغيرات في السياسة فرنسا، والتوجهات السياسية الخارجية للبلدين، محددان أساسيان لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، أو بمعنى أدق أن المصالح الوطنية لكلا البلدبن هي المحدد الأساسي لعلاقات التعاون بين الطرفين، و إذ تعتبر التحولات على الساحة الإقليمية المتغير و الفاعل الثالث المهم الذي يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على العلاقات بين البلدين.

إن عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني، أدى إلى صعوبة كبيرة في التحكم في منطقة الساحل الإفريقي، . وهي تعبر عن مصالح مشتركة أو نقاط خلاف بينهما يحاول الطرفان الجزائري و الفرنسي توطيدها أو تقريب من جهات النظر حول النقاط الخلافية بينهما، سواء كان ذالك عن طريق آليات التسوية السلمية لفض النزاعات، أو عن طريق الشراكة و التكامل الوظيفي في إطار المبادرات و الإتفاقيات الدولية الثنائية و الجماعية.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق يمكننا قول أن السياسات الجزائرية الفرنسية فى القارة الإفريقية وكذا المسألة الفلسطينية و الصحراوية وقفت حاجزا أمام العلاقات الجزائرية الفرنسية, وجعلت من البلدين مختلفين حول هذه المسائل، فالجزائر تدع إلى الحوار و العمل الدبلوماسي، بينما الإستراتيجية الفرنسية

تتجه إلى العمل الأمني أو العسكري في معظم التوترات و النزاعات الإفريقية، وكذا المسائل التي تتعارض الآراء فيها من كلا الجانبين الجزائري و الفرنسي وأهمها القضية الفلسطينية والصحراوية ذات الإهتمام المشترك بين البلدين باعتبار فرنسا تدعم إسرائيل سياسيا و اقتصاديا وأمنيا وهي حليف دائم، في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة. إن موقف فرنسا في قضية الصحراء، يتمثل، أولا في إيجاد حل سياسي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ووفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ، وثانيا في منح الصحراويين الحكم الذاتي وفق مقترحات المغربية، بينما نجد الموقف الجزائري يتعارض مع الطرح الفرنسي، وهي إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية كدولة مستقلة.

Résumé ;

Tout au long de notre étude des relations entre l'Algérie francaise dans historique déposées, nous avons mentionné que ceux-ci avaient passé plus tard dans deux processus crises et détentes différentes. alors il ya des différences entre les deux pays dans leur idéologie, que l'Algérie a obtenu l'idéologie communiste dans l'ombre du dualisme, la France a pris position face à un.

Ainsi que la situation intérieure de l'Algérie pendant la décennie noire suivie par le côté extérieur, l'effondrement des soviets unie et le contrôle international des États-Unis dans le monde entier, les événements de la Septembre 2011, qui ont eu une réaction sur le algéro relations françaises qui ont donné un nouvel esprit dans ce relations dans le partenariat bilatéral et mondial sur les côtés conational et régionales.

L'instabilité des domaines politique, économique et de sécurité conduit à une grande difficulté à contrôler le désert et les plages de transport de marchandises, des personnes et des entreprises. Son considéré comme conciliateurs ou un point de conflit que les deux parties rendent plus approche et approchent les points de vue autour des points contrairement soit en trouvant des solutions à travers les techniques pacifiques ou par le biais du partenariat et les fonctions intégrées dans les accords binaires ou mondiales internationales et des initiatives.

Enfin de la première, je peux dire que les politiques algéro-françaises dans le continent africain et le sahraouis d'une question palestinienne se présenter comme un obstacle à l'avant des relations entre les deux pays et de les rendre en désaccord sur ces questions plus tard, de sorte que la politique algérienne est la différence la française dans ce domaine politique en particulier dans continent

africain et de la vieille vue du colonialisme dans cette région. Algérie obtient le débat pacifique et diplomatique en voie de résolution des problèmes et la France utilisé pour faire face à cette situation par la sécurité et militaire dans la plupart des conflits en Afrique. Et ceux qui sont dans différent avec la politique française comme la question palestinienne quand on sait que la France est un allié stratégique d'Israël dans sa sécurité et l'économie. et un sahraouis ainsi lorsque la France soutenir les Nations Unies au sujet de la planification de soi décision selon l'offre marocaine, à la place de l'Algérie qui déclare que le peuple sahraouis ont le droit de décider de leur destin et travaille pour induire la communauté internationale à propos de sa thèse de la république des sahraouis comme un pays independed.